جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية (دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 271 الشلف)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسة

إشراف:

د/ زروقي نسرين

إعداد الطلبة

- بشيري أسماء
- خويدمي سارة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د/شيشة نوال.....(جامعة الجيلالي بونعامة) رئيسا

د/زروقي نسرين.....(جامعة الجيلالي بونعامة) مشرفا

د/واكلي كلثوم.....(جامعة الجيلالي بونعامة) ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

الإهـــــداء

باسم الله، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

والصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي:

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى أغلى الأحبة التي ستبقى كلماتها نجوم أقتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى أمي الغالية أسأل الله أن يمدها الصحة والعافية.

إلى الذي لو أهديته الدنيا بأسرها مكافأة على عطائه إلى أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.

وأهدي هذا العمل إلى الذين أعتبرهم نعمة من الله عز وجل إخوتي الأعزاء، إلى كل العائلة الكريمة من صغيرها إلى كبيرها، وإلى صديقاتي العزيزات أمينة وفاطمة الزهراء.

والأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة.

أسماء

الإهـــــداء

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل والذي أهديه إلى:

من قال فيهما الحق: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا". (الإسراء 24).

إلى من أعطتني دون سؤال ودفعتني للمضي قدما رغم الصعاب، إلى من فارق النوم جفونها لتعاني وحرمت نفسها لترضيني، إلى التي شجعتني وساندتني في مشواري الدراسي إلى أمي الحبيبة حفظك الله ورعاك.

إلى سندي في الحياة ومرجعي في كل الأوقات. إلى من لم يبخل علي ماديا ومعنويا إليك يا معلم الصبر والعزيمة إلى أغلى ما يمتلكه المرء ويفتخر به أبي العزيز أدامه الله فوق رؤوسنا.

إلى من هم أغلى من عمري وروحي، إلى من يقاسمونني جدران بيتي، إخوتي وأخواتي.

إلى زوجي فريد وعائلته.

إلى الصديقة الغالية التي شاركتني في هذا العمل أسماء.

إلى الصديقات والأهل والأقارب.

إلى كل من كان لي خير معين لكم مني تحياتي.

سارة

الشكر

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله على نعمه المسداة، الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل.

فعظيم الشكر والتقدير والاحترام للأستاذة المشرفة "زروقي نسرين" التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا البحث كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل يد كريمة أمدتنا بالعون وجميع من ساهم من قريب أو من بعيد ولو بحرف واحد لرفع معنوياتنا ولم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه

وكل من أعاننا ولو بكلمة طيبة ونخص بالذكر دوبة عبد القادر الذي كان لنا اليد اليمنى وخير سند.

كما نتوجه بالشكر إلى كل عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوادي الفضة دون استثناء.

وإلى كل هؤلاء نقول: "بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم".

الملخص

تولي السلطات العمومية أهمية بالغة للمشاريع الاستثمارية لاسيما في القطاع الفلاحي وذلك من خلال الإصلاحات المالية والاقتصادية العميقة التي بادرت بها منذ التحول إلى النظام الرأسمالي مطلع التسعينات، والذي تعتبر البنوك فيه الوسيلة المحركة لهذا القطاع، وبغية الوقوف على هذه العملية عن كثب قمنا بهذه الدراسة التي تهدف إلى إبراز دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية من خلال خدمة العملاء من جانب التمويلات والقروض المقدمة لهم، وذلك بإسقاط متغيرات الدراسة على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يُعنى بتمويل القطاع الفلاحي من خلال تحليل نوعين من القروض الموجهة لهذا القطاع والمتمثلة في قرض الرفيق(قرض استغلالي) وقرض التحدي(قرض استثماري).

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المناسبين لتوضيح الدراسة من جانبها النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الاستثمارية الفلاحية، قرض الرفيق، قرض التحدي.

Abstract :

The public authorities attach great importance to investment projects, especially in the agricultural sector, through the deep financial and economic reforms that they have initiated since the transition to the capitalist system in the early nineties, in wich banks are considered the driving force for this sector, and in order to closely examine this process, we conducted this study that it aims to highlight the role of banks in financing agricultural investment projects by serving customers from the side of the funds and loans provided to them, by dropping the study variables on the case of the bank of agriculture and rural development, which is concerned with financing the agricultural sector by analyzing tow type of loans directed to this sector, which are" R'fig" loan (an exploitative loan) and "Ettahadi" loan(an investment loan).

We have relied in our research on the appropriate descriptive and analytical approach to clarify the study from its theoretical side and a case study on the applied side.

Keywords : Agricultural investment projects, R'fig loan, Ettahadi loan.

الفهرس

الفهرس	رقم الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الرموز والمختصرات	
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول:الإطار النظري للبنوك والمشاريع الاستثمارية الفلاحية	
تمهيد	06
المبحث الأول: عموميات حول البنوك	07
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك	07
المطلب الثاني: أنواع البنوك	09
المطلب الثالث: أهمية البنوك	11
المبحث الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية	12
المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية والفلاحية	12
المطلب الثاني: التمويل الفلاحي وأنواعه	15
المطلب الثالث: الصيغ الحديثة لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية	17
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية	23
المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية	25
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	27
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني :دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 271 بالشلف	

تمهيد	31
المبحث الأول: المنظومة البنكية في الجزائر	32
المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي الجزائري	32
المطلب الثاني : تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	33
المطلب الثالث : لمحة عن وكالة البدر 271 وادي الفضة بولاية الشلف	37
المبحث الثاني: دراسة حالة مشروعين فلاحيين ممولين من قبل وكالة البدر 271	48
المطلب الأول: مشروع ممول بقرض الرفيق	48
المطلب الثاني: مشروع ممول بقرض التحدي	50
المطلب الثالث: مخاطر القروض الفلاحية وطرق التقليل منها على مستوى الوكالة	54
خلاصة الفصل	56
خاتمة	58
قائمة المصادر والمراجع	62

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة	28-27
02	القروض الممنوحة والمسددة والغير مسددة خلال الفترة 2017-2019	46
03	تطور قرض الرفيق للفترة 2016-2019	49
04	تطور قرض التحدي للفترة 2016-2019	52

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	دورة حياة المشروع الاستثماري	14
02	العلاقة التمويلية الثلاثية للقرض الإيجاري	20
03	الهيكل التنظيمي لوكالة وادي الفضة 271	42
04	تطور قرض الرفيق للفترة 2016-2019	50
05	تطور قرض التحدي للفترة 2016-2019	53

الرموز	الدلائل باللغة الأجنبية	الدلائل باللغة العربية
BADR	Banque d’agriculture et de développement rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
CIB	Carte inter bancaire	بطاقة السحب مابين البنوك

مقدمة

توطئة:

يمثل الجهاز المصرفي شريان الحياة الاقتصادية في مختلف الدول، لمساهمته في التنمية الوطنية عن طريق تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية الهادفة إلى تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني، حيث يتم تمويل هاته المشاريع إما عن طريق التمويل الذاتي من خلال التدفقات النقدية أو أرباح المؤسسة المحققة أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى.

ونظرا لكون القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع حساس وله دور في تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة عالية وكذا في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية المناطق الريفية وذلك انطلاقا من تفعيل دور التمويل الفلاحي المحلي سواء المدعم أو التمويل البنكي، فإن البنوك التجارية تعطي أهمية كبيرة في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، فمنذ الاستقلال حظي هذا القطاع باهتمام كبير من طرف الدولة خاصة في مجال منح القروض الفلاحية كما ركزت على الجانب التمويلي لهذا النوع من المشاريع إذ اعتمدت في بدايات السنوات الأولى من الاستقلال على توجيه تمويلها لمختلف المؤسسات المالية ثم اعتمدت بعد ذلك تخصيص نوع محدد من البنوك التجارية تمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتخصص في تمويل القطاع الفلاحي من خلال منحه أنواع محددة من القروض والتي تساهم في تعزيز التوجه إلى الاستثمار في هذا القطاع.

الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع يمكن بلورة السؤال الجوهري على النحو التالي:

ماهو دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية ؟

ويتمحور ضمن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

– ما العلاقة بين التمويل الفلاحي والمشاريع الاستثمارية ؟

– هل تساهم آليات التمويل التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي الفضة –الشلف– في دعم الاستثمار الفلاحي في المنطقة ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية:

– للتمويل الفلاحي تأثير مباشر على المشاريع الاستثمارية وذلك لما يوفره من احتياجات مالية، والتي يمكن أن تساهم في نجاح هذه المشاريع من خلال التمويل عن طريق القروض الفلاحية.

– يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي الفضة –الشلف– إلى تسهيل عملية منح التمويل لأكبر عدد ممكن من المستثمرين وذلك لما لقطاع الفلاحة من أهمية بالنسبة للجزائر، ولكن هذا لا يمنع أن البنك يسعى هو الآخر لتحقيق عوائد مالية لذلك يضع شروط معينة تخدم كل الأطراف.

مبررات اختيار الموضوع:

– الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة.

– القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي ولا يتحقق إلا بتضافر باقي القطاعات الأخرى منها الجهاز المصرفي.

– التعرف على أهم القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

– الرغبة في الإحاطة بكل ما يتعلق بتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

– محاولة اكتساب المعلومات المتعلقة بهذا القطاع بهدف تطوير المهارات الشخصية مستقبلا.

– توضيح كيفية تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية وذلك من خلال نوعين من القروض.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في الجوانب التالية:

- المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي.
- المساهمة والاعتماد الكبيرين على هذا القطاع بشكل كبير في الصادرات بالجزائر.

المنهج المستخدم في البحث:

من أجل دراسة إشكالية البحث، والإجابة عن الأسئلة المطروحة، ونظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي من خلال عرض مفاهيم عامة وإظهار الأسس النظرية، هذا فيما يخص الجانب

النظري، أما بالنسبة للجانب التطبيقي، فقمنا بدراسة تطبيقية لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة 271 وادي الفضة بولاية الشلف.

حدود البحث:

تم التعرض من خلال الدراسة إلى كيفية تمويل مشروعين فلاحيين وطريقة تمويل كل مشروع بنوع محدد من القروض الأول تمثل في قرض الرفيق والثاني في قرض التحدي.

-البعد المكاني: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة رقم 271 وادي الفضة بولاية الشلف.

- البعد الزمني: خلال مدة التربص والتي تمت في مدة ثلاثة أشهر.

الصعوبات التي تلقاها البحث:

هناك العديد من الصعوبات التي واجهتنا خلال إجراء الدراسة منها:

- قلة وعدم توفر الكتب الكافية حول المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

- صعوبة الحصول على بعض الوثائق الضرورية من طرف البنك.

- تفشي جائحة كورونا والتي تسببت بشل مختلف القطاعات جراء فرض الحجر الصحي ومنع التنقل، غلق المرافق التي يحتاجها الباحث وكذا صعوبة التواصل مع المشرف فمواقع التواصل الاجتماعي بالأخص تعتبر غير كافية.

هيكل الدراسة:

لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع جاء البحث متضمنا مقدمة وفصلين وخاتمة:

الفصل الأول حول الإطار النظري للبنوك والمشاريع الاستثمارية الفلاحية وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، فالمبحث الأول تناول عموميات حول البنوك، والمبحث الثاني يهتم بتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية أما المبحث الثالث خصص للدراسات السابقة.

كما اتبعنا منهج دراسة الحالة بالنسبة للدراسة التطبيقية في الفصل الثاني، التي أجريت في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث جاء بعنوان: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 271 بالشلف، والذي قسمناه إلى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول المنظومة البنكية في الجزائر أما المبحث الثاني فخصص لدراسة حالة مشروعين فلاحيين ممولين من قبل وكالة البدر 271.

وسنختم هذه الدراسة بخاتمة نستعرض فيها أهم النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنوك والمشاريع الاستثمارية الفلاحية

تمهيد:

تعتبر البنوك نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان إذ تعتبر حلقة وصل بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، أي أن مهمتها الأساسية هي توفير الأموال اللازمة للاقتصاد الوطني بشكل عام، فالبنوك هي وسيلة أمام ذوي الفوائض المالية لتوظيف أموالهم ومصدر تمويل أمام أصحاب العجز ،وبالتالي تعد من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد بالرغم من أنها ليست الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتميز بصفات عديدة تميزها عن غيرها في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية.

تقوم البنوك بتمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق إقراض الأفراد والمؤسسات أموال تسمى قروض ولها آجال قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، تسمح بتطوير وتوسيع نشاطات المؤسسة.

في هذا الإطار قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

المبحث الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: عموميات حول البنوك

تعد البنوك العصب المحرك لاقتصاد أي دولة حيث تلعب دورا رياديا في تصعيد وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تعبئة المدخرات ووضعها تحت طلب مختلف المشروعات الداخلية والأجنبية للدولة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى نشأة البنوك والتعاريف المختلفة لها.

أولا: نشأة البنوك

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترتقي إلى عهد بابل (العراق القديم)، بلاد ما بين النهرين في الألف الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض، أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية، أما البنوك بشكلها الحالي فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى القرن الثالث عشر والرابع عشر بعد ازدهار المدن الإيطالية.

لم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير نظير الفوائد التي يحصلون عليها منهم، وفي مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم أي مال الغير المودع عندهم بإقراضها للأفراد نظير فائدة، ولم تقف ممارسات الصيارفة عند هذا الحد فقد أخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم (وهذا هو السحب على المكشوف) مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون، الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك، وأقدم بنك حمل هذا الاسم في التاريخ هو بنك برشلونة 1401 وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات.[1]

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557م، وفي عام 1587 ظهر بنك آخر هو بنك ريالتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا ومنها بنك أمستردام في هولندا عام

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 25-26.

1609وبنك هامبورغ بألمانيا عام 1619، وبنك إنجلترا عام 1694، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 م.[1]

ثانيا: تعريف البنوك

إن مفهوم كلمة بنك (Banque. Bank) أصلها هو الكلمة الايطالية بانكو Banco وتعني مصطبة banc. وكان يقصد بها في البدء، المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات Comptoir، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود، أما بالعربية فيقال صرف وصارف واصطرف الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف والصيرف والصيرفي وجمعها صيارفة هو بياع النقود بنقود غيرها.

– البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[2]

– البنك باعتباره منشأة مالية، هو المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها، ولما كانت مهمته الأولى هي قبول الودائع من أطراف وإقراضها لأطراف أخرى، فإن وظيفته الأساسية هي تجميع الأموال وتوظيفها ليمد النشاط الاقتصادي في المجتمع بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه.

– كذلك يعرف بأنه المنشأة التي تقبل ديونها متمثلة في الودائع المودعة طرفها، في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع، أي تتمتع ودائعها بقبول عام في الوفاء تقريبا.[3]

من خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص التعريف التالي:

البنك هو مؤسسة مالية وظيفتها الأساسية منح القروض وجمع الودائع، حيث يتمثل دورها في الوساطة بين المدخرين أصحاب الفائض المالي والمستثمرين أصحاب العجز.

[1] إسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة1، 2015، ص.ص11–12.

[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص.ص 24–25.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة6، 2005، ص09.

المطلب الثاني: أنواع البنوك

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعا لاختلاف النظم المصرفية من دولة لأخرى ويتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من الدول على عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه، ومن أهم أنواع البنوك نذكر:

1- البنك المركزي: هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي ولذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك

وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض.[1]

2- البنوك التجارية: فالبنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

ويمكن تقسيم هذا النوع من البنوك إلى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها وتعظيمها الإداري وملكيتها:

أ- البنوك ذات الفروع: هي منشآت تتخذ غالبا شكل شركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شئونه.

ب- بنوك السلاسل: هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة.

ج- بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها.

د- البنوك الفردية: وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر.

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة6، 2007، ص 11.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة1، 2010، ص 105.

هـ- البنوك المحلية: وهي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة.[1]

3- البنوك المتخصصة: البنوك المتخصصة من حيث المبدأ هي تلك البنوك التي لا تزاول نشاط البنوك التجارية وإنما تتخصص بالمساهمة في النهوض بإحدى قطاعات الاقتصاد القومي، والمفروض في هذه البنوك أن يقتصر تعاملها في سوق رأس المال ولذلك فهي تعتمد في مواردها على رأسمالها وعلى الاقتراض الطويل الأجل سواء كان هذا الاقتراض من الحكومة أو من الجهاز المصرفي.[2]

أ- البنوك الصناعية: وهي بنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشآت الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل، كما تسهم في إنشاء الشركات الصناعية.

ب- البنوك الزراعية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها إلى القطاع الزراعي عن طريق تمويل وشراء البذور والتقاوي والأسمدة والمبيدات، واستئجار الآلات الزراعية والمساهمة في تنمية الثروة الحيوانية.

ج- البنوك العقارية: وتهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع البناء والإسكان مقابل رهونات عقارية، وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الأمد نسبيا نراها تعتمد على مصادر تمويلية طويلة الأجل أيضا.[3]

4- بنوك الادخار: تهدف هذه البنوك لتجميع مدخرات ذوي الدخول المحدودة، وهي مدخرات ذات سيولة نسبية، وتحصل على فائدة بسيطة، ويفضل أصحاب المدخرات هذا الشكل من الادخار عن شراء الأسهم والسندات التي تعتبر أقل سيولة وتتطلب توافر الخبرة الكافية والمعلومات.[4]

5- بنوك الاستثمار: هي مؤسسات مالية متخصصة في الاستثمار في الأوراق المالية وتقوم بدور الوسيط بين المستثمرين والمضاربين والشركات في الإصدار الأولي، كما تقدم التمويل للمستثمرين الذين يرغبون بالمضاربة وتحقيق الأرباح، إضافة إلى الأعمال الأخرى في السوق.[5]

---

[1] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سبق ذكره، ص.ص 16-19.

[2] سامي خليل، **النقود والبنوك**، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1981، ص 346.

[3] خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية -المحلية والدولية-**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، 2006، ص.ص 23-24.

[4] محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[5] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011، ص 141.

6- البنك الإسلامي: هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي.[1]

المطلب الثالث: أهمية البنوك

بناءا على ما سبق، فإن وجود البنوك في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية، وبالتالي يمكن تسجيل أهميتها كالتالي:

- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس، بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

- أن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.[2]

[1] محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة4، 2006، ص42.

[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة1، 2008، ص.ص 13-14.

المبحث الثاني:تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

يعتبر تمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات التي تتخذها البنوك فإن نجاح أو فشل هذا المشروع له آثار على البنك لذلك سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى ماهية المشاريع الاستثمارية الفلاحية، والصيغ الحديثة لتمويلها وكذلك إلى التمويل الفلاحي وأنواعه.

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية والفلاحية

أولا: تعريف المشاريع الاستثمارية

يمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه: "استثمار أموال معينة بغرض تطوير أو إنشاء أو توسيع بعض المؤسسات أو المنشآت، أو لإنتاج سلع أو خدمات في فترة زمنية معينة بهدف تحقيق الربح".

كما تم تعريفه على أنه: كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته، يملكه ويديره أو يديره فقط وذلك من خلال المزج بين عناصر الإنتاج وتوجيهها للإنتاج أو تقديم خدمة أو سلعة وطرحها في الأسواق من أجل تحقيق أرباح خلال فترة زمنية معينة".[1]

ويرى البعض أنه: "ائتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة لمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع".[2]

ويعرف المشروع الاستثماري على أنه: عملية تخصيص مجموعة من الموارد المختلفة لمشروع كان مالي أو صناعي على أمل الحصول في المستقبل على تدفقات نقدية في إطار فترة محدودة وهذا من أجل إغناء المؤسسة.[3]

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي: المشروع الاستثماري هو اقتراح يؤدي إلى استثمار مبلغ معين من المال من أجل القيام بمشروع جديد أو عملية توسيعية لمشروع قائم بهدف تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية محددة.

---

[1] فندوقومة إيمان عائشة، **دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية**، مذكرة ماستر، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018، ص8.

[2] عبد العزيز السيد مصطفى، **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية التجارة، القاهرة، 2012، ص7.

[3] بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 35.

ثانيا: تعريف المشروع الاستثماري الفلاحي:

هو ذلك المشروع الذي يركز نشاطه في البنيان الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، أي يتم فيه إنفاق الموارد المالية في القطاع الزراعي للحصول على العائد المتمثل في الإنتاج النباتي والحيواني واستغلاله أو بيعه للحصول على العوائد النقدية.[1]

أي أنه ذلك المشروع الذي يرتكز نشاطه على المجال الزراعي من حيث المنشآت والتجهيزات والمنتج المنتفع منه.

ثالثا: خصائص المشاريع الاستثمارية

تشترك المشاريع مهما تنوعت واختلفت طبيعتها في مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أنواع المنظمات الأخرى، ومن أهم الخصائص:

1. **الغاية:** تقام هذه المشاريع عادة لتنفيذ غرض معين وحل مشكلة معينة وتحقيق أهداف محددة، وعليه وجود المشروع يكون مرتبطا بتحقيق هذه الغاية والوصول إلى تلك الأهداف.
2. **دورة حياة محددة:** صحيح أن للمشروع دورة حياة متكاملة مثل المنظمات الدائمة حيث تبدأ بالفكرة ثم التخطيط والتنفيذ والرقابة وأخيرا مرحلة الانتهاء(التسليم) كما هي مبينة في الشكل التالي: [2]

[1] جلال مريم، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية**، مذكرة ماستر، العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017، ص75.

[2] هارون العشي، **النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2015/2014، ص 11.

الشكل(1): دورة حياة المشروع الاستثماري

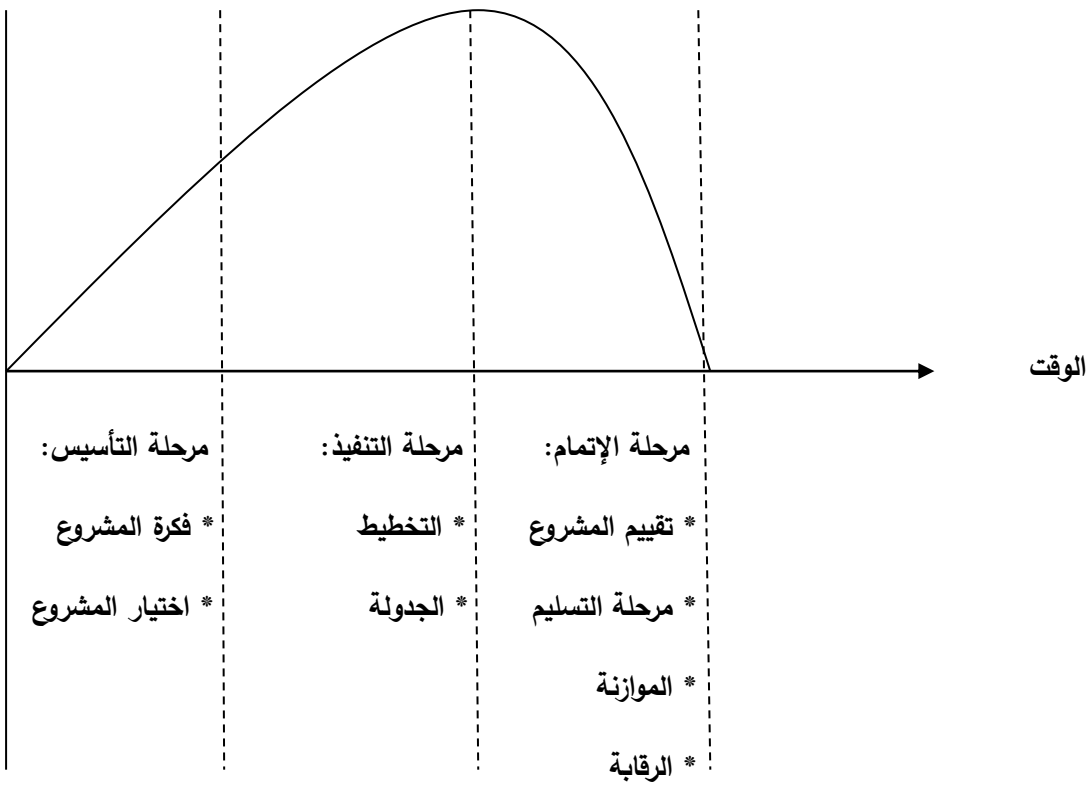

المصدر: هارون العشي، مرجع سابق، ص12.

تمر دورة حياة المشروع، كما يظهر في الشكل(01) من خلال ثلاث مراحل رئيسية وهي:

أ- مرحلة التأسيس: وفي هذه المرحلة يتم تطوير فكرة المشروع واختيار المشروع والبدء بتنفيذه.

ب- مرحلة التنفيذ: وفي هذه المرحلة يتم وضع خطة المشروع المتكاملة وجدولة أنشطة المشروع وموازنة تقديرية والقيام بالرقابة على المشروع للتأكد من أنه يسير نحو تحقيق أهدافه كما خطط له.

ج- مرحلة الإنهاء: وفي هذه المرحلة يتم التدقيق على أنشطة المشروع للتأكد من أن المشروع قد تم إتمامه حسب المواصفات المطلوبة.[1]

3. الانفرادية: يتميز كل مشروع بخصائص فريدة ومختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى.

4.الصراع: يواجه أي مشروع مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة.

[1] هارون العشي، مرجع سابق، ص 12.

5. التداخلات: يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط وتداخل مع مشاريع أخرى.[1]

المطلب الثاني: التمويل الفلاحي وأنواعه

يختلف التمويل باختلاف القطاعات أو المشاريع، فالاستثمار في القطاع الفلاحي يحتاج إلى رأس مال، ونظرا لأهمية هذا القطاع اقتصاديا فإنه يحتاج إلى طرق تمويلية عديدة.

أولا: تعريف التمويل الفلاحي

- **تعريف01:** التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.[2]

- **تعريف02:** التمويل الفلاحي هو الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس مال واستعماله في القطاع الفلاحي، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل طرق الاستعمال لرأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي، كما يتمثل التمويل الفلاحي في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة لاستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.[3]

- **تعريف03:** إن مصطلح التمويل الزراعي يعني توفير استخدام الأموال اللازمة وتحسين مداخيل الفلاحين ورفع مستوى معيشتهم، وهو الأسلوب أو الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال واستخدامه في المجال الزراعي، إضافة إلى السبل الكفيلة بتحقيق أفضل توظيف لرأس المال المستخدم وغالبا ما يكون على هيئة مواد عينية كالأسمدة والأعلاف وغيرها.[4]

---

[1] أوسرير منور وبن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الجزائر، العدد07، 2009، ص 331.

[2] بلعوج حورية، **آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماستر، مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017، ص 8.

[3] مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر،**مجلة البديل الاقتصادي**، تبسة، العدد07، 2017، ص 53.

[4] مجدولين دهينة، **استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص 05.

وبالتالي يعتبر التمويل الفلاحي توفير للأموال اللازمة واستخدامها لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم.

ثانيا: أنواع التمويل الفلاحي

يمكن حصر أنواع التمويل كما يلي:

1- التمويل الذاتي: يقصد بالتمويل الذاتي اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية المتاحة في الاحتياطات والأرباح المحتجزة وعلى ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة.[1]

2-القروض البنكية: هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسة في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتدعيم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أي خسارة.[2]

3- التمويل التعاوني: ويكون من خلال جمعيات تعاونية زراعية تؤسس في المناطق الزراعية لأهداف متعددة، ولكن التمويل الزراعي هو هدفها الأساسي، وتأخذ الدولة على عاتقها مهمة تأسيس هذه الجمعيات والإشراف عليها ودعمها وتمويلها بالقروض، ولكن جمعية نظام داخلي يحدد أغراضها وينظم العلاقة المالية والإنسانية فيها، والسلطة العليا فيها للهيئة العمومية فيها، ويتكون رأس المال العامل في هذه الجمعيات من الأسهم ورأس المال الاحتياطي والودائع ومن الأموال المقترضة من مصادر التمويل الأخرى.

4- التمويل الحكومي: هي مؤسسات حكومية تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة، تتولى الحكومة الإنفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة، ويعهد لهذه المؤسسات بمهمة تزويد المزارعين بالقروض إما كمهمة وحيدة أو كواحد من المهمات الأخرى، وضمن برنامج تنموي معين، وقد يعهد إلى مؤسسة معينة بمهمة صرف القروض نقدا أو عينا، في حيث تتولى مؤسسة أخرى تحصيل القروض نقدا أو عينا كذلك.[3]

---

[1] وعد هادي عبد الحساني وآخرون، التمويل الذاتي في الجامعات العراقية ودوره في رفد المشاريع الاستثمارية، **مجلة كلية مدينة العلم**، بغداد، العدد02، 2019، ص 191.

[2] يحياوي نصيرة،دور القروض البنكية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،**المجلة العلمية للمستقبل الاقتصادي**، بومرداس، العدد01، 2013، ص37.

[3] بارك كاهنة ورميلي جميلة، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018، ص 52.

المطلب الثالث: الصيغ الحديثة لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

قصد توفير التمويل اللازم للقطاع الفلاحي قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية باستحداث صيغ تمويلية جديدة تعطي نفس جديد لهذا القطاع ومن أهم الصيغ نجد كل من قرض الرفيق وهو قرض موجه لتمويل الاستغلال، وقرض التحدي وهو موجه لتمويل الاستثمار الفلاحي، وأخيرا قرض الإيجار في المدى المتوسط والطويل.

أولا: قرض الرفيق

للتعرف على هذا النوع من القروض سيتم عرضه وفقا لما يلي:

1- تعريف قرض الرفيق: يمكن تعريفه على أنه قرض الاستغلال(المحصول) مدعم من قبل الدولة لغرض تمويل المستثمرات الفلاحية سواءا كانت فردية، تعاونيات أو مجتمعات اقتصادية.

2- مميزات قرض الرفيق: هو قرض قصير الأجل تتراوح مدته بين سنة وسنتين، خال من جميع الفوائد أي لا يتحمل الفلاح هذه الفوائد بل تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كل الفوائد المترتبة عنه.[1]

أيضا هو قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية التمويل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهذا شرط يتوفر لدى كل البنوك التجارية.[2]

3- المجالات التي يشملها القرض:

-اقتناء المدخلات الأساسية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتلات، أسمدة، مواد معالجة...الخ).

- اقتناء أغذية الحيوانات (كل الأصناف)، وسائل التربية والمواد الدوائية البيطرية.

- اقتناء المنتجات الفلاحية للتخزين في إطار جهاز ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

- تقوية قدرات المستثمرات الفلاحية عن طريق:

- تحسين جهاز الري.
- اقتناء العتاد الفلاحي في نطاق القرض بالإيجار.
- انجاز وإعادة الاعتبار لمنشآت التربية والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية.
- انجاز وإقامة البيوت البلاستيكية متعددة الأسقف.

[1] خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر،جامعة أم البواقي، 2017/2016، ص73.

[2] خديجة مراحي، مرجع سابق، ص 73.

- إعمار أو إعادة إعمار الإسطبلات والحضائر.[1]

3- الأشخاص المعنيين بهذا القرض:

- كل الفلاحين والمربيين مهما كانت الطبيعة القانونية التي ينشطون فيها سواء مستثمرات فردية أو تعاونيات أو مجمعات...الخ.

- وحدات الخدمات الفلاحية.

- المستثمرات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكا.

- الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي والفلاحي.[2]

4- الفوائد المترتبة عن هذا القرض:

- لكل مستفيد من قرض الرفيق يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية فوائد المترتبة على هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية.

- كل مستفيد لا يسدد مستحقاته في أجل سنة واحدة(ممددة ستة أشهر) في حالة القوة القاهرة يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على القرض وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة.[3]

ثانيا: قرض التحدي

1- تعريفه: إن قرض التحدي هو قرض استثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي، سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو تلك التابعة لأملاك الدولة، يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لا سيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.[4]

---

[1]محمد لمين علون حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، بسكرة، العدد 03، 2016، ص 146.

[2]بارك كهينة ورميلي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3]عبدو فاطمة الزهراء وكروبي أم الخير، **آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي**، مذكرة ماستر في علم التسيير، تخصص إدارة مالية المؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017/2016، ص49.

[4]ريم كعباش ووفاء ناجم، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017/2016، ص.ص 41-42.

يتم تغطية الفوائد المترتبة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.[1]

أما بشأن خصوصياته فإن آجال التسديد قد تكون متوسطة المدى 7سنوات، وطويلة المدى 15 سنة، حيث سيكون بإمكان مصالح "بدر" بنك، حرمان المستفيد من القرض من الامتيازات التي تطبعه في حالة تجاوزه لآجال التسديد، بحيث يكون القرض بدون فوائد خلال السنوات الخمس الأولى لتحدد النسبة ب 1%بداية من العام السادس والسابع وترتفع إلى 3%في العامين الثامن والتاسع من عمر المشروع.[2]

2- المجالات التي يشملها القرض:

ويمكن الاستفادة من قرض الاستثمار "التحدي" في إطار:

- أشغال إعداد، تهيئة وحماية الأراضي (تصريف المياه، إزالة الحجارة، وضع مصدات الرياح، التسميد، التوصيل بالكهرباء...).
- عمليات تطوير الري الفلاحي (تعبئة الموارد المائية، تجهيزات الضخ والري، إنجاز شبكات توزيع مياه الزراعة، تصليح المضخات...).
- اقتناء عناصر ووسائل الإنتاج (اقتناء المدخلات الفلاحية، اقتلاع وتجديد الغراسات المسنة ، اقتناء الآلات والأدوات الفلاحية، الإنتاج الحيواني، عمليات التطعيم...).
- إنشاء الهياكل القاعدية، التخزين، التحويل، التوضيب والتثمين (بناء الهياكل القاعدية الفلاحية، اقتناء سلسلة الفرز والتوضيب، إنجاز هياكل تخزين المنتوجات الفلاحية...).
- الإنتاج التقليدي (صناعة الزرابي، الدباغة التقليدية، صناعة منتوجات الفلين...).
- الحماية والتطوير الوراثي الحيواني والنباتي 'إنشاء هياكل إنتاج البذور والشتائل والفحول، إنشاء هياكل الحفظ المتخصص عدا التبريد).[3]

3- الفئات المستهدفة من القرض:

- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، مرفوقين بسجل الأعباء المصادق عليه من طرف الجهات المخول لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.
- ملاك الأراضي الخاصة غير المستغلة وأصحاب المستثمرات الفلاحة أو الحيوانية الجديدة التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **القروض الفلاحية**، 14: WWW.MADR.GOV.DZ, 03/08/2020,11-

[2] بلعوينات نسيمة ومعقاسي فريال، **التمويل الاستثماري في قطاع الفلاحة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018، ص71.

[3] توفيق تمار، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الناشطة في القطاع الفلاحي، **مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد**، المسيلة، العدد 04، 2018، ص.ص 347-348.

- المزارعين ومربي الحيوانات سواء كانوا فرديين أو منظمين في تعاونيات أو مجموعات مكونة قانونيا.
- المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة الناشطة في مجال الإنتاج الفلاحي، أو التحويل أو توزيع المنتوجات الفلاحية.
- المزارع التجريبية والنموذجية.[1]

ثالثا: القرض الإيجاري

1- تعريفه:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مالية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]

2- خصائص القرض الإيجاري:

تتم عملية القرض الإيجاري عن طريق ثلاثة أطراف أي هي علاقة تمويلية متكونة من ثلاثة أطراف، المستأجر أو المؤسسة المستأجرة والمؤسسة المؤجرة والمورد أو المؤسسة الموردة، حيث تقوم المؤسسة المستأجرة باختيار الأصل المرغوب فيه فتقوم المؤسسة المؤجرة بشراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة وتقوم بدفع ثمنه كاملا، وبالتالي تقوم بتقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار.[3]

إذن فهو يمثل علاقة تمويلية ثلاثية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (02): العلاقة التمويلية الثلاثية للقرض الإيجاري

المصدر: بن عزة هشام، مرجع سابق، ص 88.

[1] معوش إيمان وبورحلة نسيمة، **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص112.

[2] سليمة صبور، **دور الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017/2016، ص7.

[3] بن عزة هشام، **دور القرض الإيجاري"leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011، ص.ص 87-88.

إن عملية القرض الإيجاري هي تلك التي تتميز بالخصائص التالية:

- يختار المستأجر العتاد والمورد دون اللجوء إلى المؤجر.
- يكلف المؤجر باقتناء العتاد المختار من المستأجر بموجب عقد القرض الإيجاري المنعقد أو الذي هو بصدد الانعقاد بين المستأجر والمؤجر والذي يكون المورد على علم به.
- الإيجارات المنصوص عليها في العقد تحسب على أساس الأخذ بعين الاعتبار اهتلاك كل أو جزء من تكلفة العتاد الممول".[1]
- القرض الإيجاري يكون متوسط أو طويل الأجل، نظرا لطبيعة الأصول المؤجرة، حيث يرتبط بمدة اهتلاك الأصل الاقتراضية.
- تخفيض خطر الإفلاس خاصة في حالة انخفاض الطلب ووجود المنافسة.
- في نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات، إما تجديد عقد الإيجار وفق شروط جديدة، وإما شراء الأصل نهائيا، أو الخيار الثالث وهو عدم التجديد أو الشراء.[2]

3- المستفيدون من هذا القرض:

هذا القرض موجه إلى كل المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة الاقتصادية المربحة ويدخل في إطار تحديد سياسة البنك التحويلية.[3]

4- أنواع القرض الإيجاري:

هناك عدة أنواع للقرض الإيجاري نذكر منها ما يلي:

أ-الإيجار التمويلي: يطلق عليه التأجير الرأسمالي، وهذا النوع من الاعتماد يمثل مصدرا تمويليا للمؤسسة المستأجرة، حيث تمنح للمستأجر إمكانية شراء الآلات في نهاية فترة العقد، ولا يمكن إلغائه أو فسخه إلا بموافقة طرفي العقد المؤجر والمستأجر ويكون عقد الإيجار المالي لفترة زمنية معينة تتفاوت حسب طبيعة نوع الأصل، وفي

[1] طالبي خالد، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص 81.

[2] عبد الغفور حركات ومصدق مرغادي، **دور القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الفلاحية**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016، ص37.

[3] بارك كاهنة ورميلي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص37.

حالة المعدات غالبا ما تكون مدة العقد نصف مدة الحياة الإنتاجية على الأقل، أما المباني فتكون مدة التعاقد 20 سنة فأكثر.[1]

ب- البيع ثم الاستئجار: تقوم المؤسسة ببيع أصول تملكها إلى مؤسسة أخرى أو شركة تأمين أو بنك تجاري أو شركة متخصصة في التأجير على أن تحتفظ بهذه الأصول بعقد إيجار متفق عليه، وكأنه قرض بضمان أو رهن للأصول، تحصل من خلاله المؤسسة المستأجرة على ثمن بيع أصولها والمؤسسة المؤجرة على أقساط دورية كافية لاسترداد قيمة الأصل مضافا إليها عائدا مناسبا.[2]

ج- قرض الإيجار التشغيلي: يتضمن عقد مدته تقل عن العمر الإنتاجي للأصل المؤجر وهو مخصص لتمويل احتياجات المستأجر لمدة محددة، وهذا يعني أن أقساط الإيجار ستمكن المؤجر من استرجاع جزء فقط من رأس المال المستثمر والباقي يتوقع استرجاعه من بيع الأصل أو إعادة تأجيره، كما يحتفظ المؤجر بكل أو بجزء المخاطر المحتملة، كالخطر التقني وذلك باعتبارات ملكيته للأصل تبقى بحوزته، أما المستأجر فليست له فرصة اختيار الشراء وعليه فقرض الإيجار التشغيلي هو خدمة معينة ولا يدخل ضمن أعمال الوساطة المالية.[3]

د- التمويل الإيجاري الرفعي: في هذا النوع يدخل طرف آخر وهو المقرض، حيث أن شراء الأصل ودفع ثمنه يكون جزء منه ممول من حقوق الملكية للمنشأة أما الجزء الآخر فيتم تمويله من الأموال المقترضة، وغالبا ما يكون الأصل رهنا لقيمة القرض.[4]

---

[1] عبد الرحمان شلابي، **الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري**، مذكرة ماستر في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية محققة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018، ص09.

[2] سوسن زيرق، **مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أم البواقي، 2017/2016، ص70.

[3] لخميسي الواعر، **البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015/2014، ص43.

[4] سعاد صديقي، **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص 81.

المبحث الثالث: الدراسات سابقة

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى بعض الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع مشابه لدراستنا ثم المقارنة بينها وبين دراستنا الحالية، وسنعرضها كما يلي:

المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

1) دراسة معوش إيمان وبورحلة نسيمة، مذكرة ماستر حول **واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البويرة، 2015/2014.**

حاولت الباحثتان من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية الرئيسية التي تمثلت في: إلى أي مدى ساهمت البنوك في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر؟ بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه وكذلك التعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم ما جاء به، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الفلاحي الجزائري يدعو إلى الانطلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة والمتوازنة، إضافة إلى افتقاره للضمانات والتوجيه الفلاحي اللازم وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للاستثمارات وعمليات الاستغلال تعد ضرورة حتمية.
- إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض.
- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

2) دراسة شلايف فاطمة الزهراء ومراسلي كريمة، مذكرة ماستر، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2017/2016.**

تطرقت الباحثتان في هذه الدراسة إلى الإشكالية التي تدور حول ما مدى مساهمة البنوك في تمويل احتياجات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وتمثل الهدف من الدراسة في التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والإحاطة بكل ما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن:

- الشروط التي يفرضها القرض الشعبي الجزائري مستعصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنه يطلب ضمانات كبيرة تثقل كاهل المؤسسات مما تفقد صاحب المؤسسة روح الحماس.
- لا يمكن اعتبار التمويل المدعم من طرف الدولة بالحل الأمثل سواء في إنشاء المؤسسات أو في تنمية الاقتصاد أي أن النتائج السلبية أكثر من الإيجابية من حيث الأعباء المتمثلة.
- أغلب المؤسسات تحمل الطابع الخدماتي مثل الصحة.
- يؤدي التمويل المالي إلى تحقيق الاكتفاء المالي بالنسبة للمؤسسات الخدماتية، لأنه يقوم بتغطية تكلفة الاستثمارات ولا تحتاج إلى رأس المال العامل مقارنة بالمؤسسات الإنتاجية.

3) دراسة جلال مريم و بن طاهر إيمان، **مذكرة ماستر بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البويرة، 2018/2017.**

تطرقت الباحثتان من خلال هذه الدراسة إلى الإشكالية التي كان مفادها ماهو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ وقد هدفت الدراسة من خلال ذلك إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفرضها البنوك من أجل منحها التمويل المطلوب وكذلك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية وتقييمها، إضافة إلى الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة من الميدان العلمي، وعليه تم التوصل إلى النتائج التالية الموجزة في النقاط التالية:

- مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة أثناء الدراسة لملف القرض.
- سمح تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في المجالات التي شهدت قبولا كثيرا وغياب مشاريع ذات مردودية وقابلة للتطوير تشجع البنك على تفعيل تطويرها.
- أما فيما يخص مشكل تمويل المشاريع في الدول النامية فإنه يرجع في المقام الأول إلى عدم تطور النظام المالي بها، حيث يفتقر إلى العديد من أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل، وغيرها من مصادر التمويل الحديثة، والجزائر كغيرها تملك نظاما ماليا غير متطور لا يوفر مصادر التمويل التي تتلاءم واحتياجات المشاريع الاستثمارية، وبالتالي فهي مرغمة على التمويل من البنوك التجارية.

4) دراسة فندوقومة إيمان عائشة، مذكرة ماستر بعنوان **دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة بنك التنمية الفلاحة والتنمية الريفية، أدرار، 2019/2018.**

تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى الإشكالية التي كان مفادها ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ وقد هدفت الباحثة من خلال ذلك إلى إلقاء الضوء على المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى توضيح

الدور الذي يلعبه البنك في منحه التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاستثمارية بأنواعها، وفي الأخير توصلت الباحثة في دراستها إلى جملة من النتائج استطعنا إيجازها في النقاط التالية:

- إن البنك يقوم بتمويل المشاريع بدقة للحفاظ على رؤوس أمواله من أجل تنمية المشاريع الاستثمارية والحفاظ على استمراريتها.
- تعدد وتنوع إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أدرار و تتمثل في الدراسة الإدارية للملف وكذا الاهتمام بالميزانيات المتعلقة بالمشروع.
- تكمن أهمية الدراسات التي يقوم بها البنك عند منحه للمشاريع الاستثمارية، هو لتفادي الوقوع في مخاطر عدم التسديد من قبل المستثمر.
- المشاريع الاستثمارية أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية

1- Achour nihel, Hammoudi samia, Memoire de master, **Le Financement Bancaire Des Investissements**, **Cas : Du montage d'un dossier de crédit d'investissements, Bejaia, 2017**.

تطرقت الباحثتان في دراستهما إلى الإشكالية التي تمثلت في ما هي الدراسة التي يتعين على البنك القيام بها لمنح قرض وكيفية تقليل المخاطر؟ وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة البنوك الجزائرية في تمويل الاستثمار وذلك من خلال دراسة تمويل مشروع استثماري عن طريق الائتمان المصرفي الممنوح من بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وتوصلت الباحثتان إلى جملة من النتائج والتي نوجزها في النقاط التالية:

– من أجل منح الثقة للعميل، يقوم المصرفي بإجراء عدد معين من الدراسات والتحليلات على المشروع وهي كما يلي:

– دراسة جدوى المشروع: من المحتمل أن يحدد ما إذا كان المشروع قابلا للتطبيق من خلال دراسة سوقه.

– دراسة الربحية: سيحدد هذا ربحية المشروع وتأثيره الاقتصادي والمالي.

– تحليل معايير الربحية للمشروع: يهدف إلى قياس مدى ملائمة المشروع، وللقيام بذلك تستخدم معايير معينة أثناء مقارنة الإنفاق الرأسمالي مع الإيرادات التشغيلية الناتجة عن المشروع.

2- Coulibaly Souleymen, Mémoire de master**, Le Finanancement bancaire des projets d'investissement (Cas de la BADR Tizi-Ouzou), 2017/2018.**

حاول الباحث معالجة الإشكالية التي تدور حول: ما هي آليات التحليل التي ينبغي للبنك اعتمادها من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ حيث هدف من خلال هذه الدراسة إلى دراسة تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق تحليل وتقييم المعايير المختلفة وذلك من أجل اتخاذ قرار منح أو رفض الائتمان،وأخيرا النتائج المتوصل إليها تمثلت في:

– نقص في المعلومات أثناء دراسة ملفات منح القروض.

– الدراسة الفنية والاقتصادية والتحليل المالي هي امتيازات جي آر إي تيزي وزو، بحيث يعتمدون على مصادر من المقترض.

– تنشأ مخاطر الائتمان ليس فقط من عدم التماثل المعلوماتي، ولكن أيضا من الأداء الضعيف للمؤسسات الناجم بشكل رئيسي عن حجم السوق غير الرسمي الذي يقدم منتجات مماثلة أو بديلة بأسعار منخفضة نسبيا، ومن هنا تظهر المنافسة غير العادلة.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من أجل تبيان القيمة المضافة لدراستنا هذه، ارتأينا القيام بمقارنة مع الدراسات السابقة من خلال التطرق الى أوجه التشابه والاختلاف كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (01): مقارنة بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1. دراسة معوش إيمان وبورحلة نسيمة	– التوافق من حيث الجانب التطبيقي لنفس القروض. – كلتا الدراستين تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	– من حيث موضوع البحث المتمثل في واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر. – تطرقت الدراسة السابقة إلى عنصر التنمية الفلاحية.
2. دراسة شلايف فاطمة الزهراء ومراسلي كريمة	– من حيث الطريقة المتبعة لكتابة المذكرة وفق منهج imrad. – تشبه دراستنا في توضيح دور البنوك في عملية التمويل.	–موضوع البحث دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. – عينة الدراسة السابقة تمت على مستوى القرض الشعبي الجزائري CPAأما الدراسة الحالية فتمت على مستوى البدر BADR.
3. دراسة جلال مريم و بن طاهر إيمان	– التطابق في موضوع الدراسة. – التطابق في دراسة عنصر التمويل الفلاحي. –كلتا الدراستين تمت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	– اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا في اعتمادها على عملية الاستبيان والمقابلات الشخصية. – قامت الدراسة السابقة بدراسة تحليلية وتقييمية فقط والاعتماد أسلوبSPSS.

[1]من إعداد الطالبتين.

4. فندوقومة إيمان عائشة	– تشبه الدراسة دراستنا من حيث الهدف وهو توضيح الدور الذي يلعبه البنك في منح التمويل اللازم لمختلف المشاريع الاستثمارية بأنواعها. – من حيث المنهج المتبع: – المنهج الوصفي – المنهج التحليلي.	– اختلفت عن دراستنا من خلال اعتمادها على المقابلات الشخصية وتحليل إحصائيات البنك وبالمقابل اعتمدت دراستنا على التربص التطبيقي.
5. Achour nihel,Hammoudisamia	– التشابه في مكان إجراء التربص (بنك بدر).	– الاختلاف في الدراسة التطبيقية وتحليلها من حيث نوع التمويل المدروس. – الاختلاف من حيث موضوع الدراسة.
6.CoulibalySouleymen	– تناولت هذه الدراسة عنصر تمويل المشاريع الاستثمارية. – التشابه في مكان إجراء التربص (بنك بدر).	– الاختلاف في نوعية القروض المدروسة خلال التربص التطبيقي. – اختلفت الدراسة عن دراستنا من حيث هدفها وهو دراسة تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق تحليل وتقييم المعايير المختلفة.

من خلال المقارنة التي قمنا بها بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تبين لنا أوجه التشابه تمثلت في تطابق أغلب الدراسات السابقة مع دراساتنا في مكان إجراء التربص لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والتشابه النسبي في مواضيع الدراسة، وأوجه الاختلاف تمثلت في أن الدراسات السابقة اختلفت مع دراستنا في زمن إجراء الدراسة وكذا الدراسة التطبيقية من حيث التحليل والعناصر المدروسة.

خلاصة الفصل:

من خلال الإطار النظري للدراسة فقد تطرقنا إلى مفهوم كل من البنوك والمشاريع الاستثمارية والفلاحية، وكذلك التمويل الفلاحي حيث تم التوصل إلى أن للمشاريع الاستثمارية أهمية في أي اقتصاد وخاصة في مجال الفلاحة.

لقد أولت الجزائر اهتماما خاصا بهذا النوع من المشاريع وخاصة من ناحية تمويلها حيث تمت العديد من التغييرات والتجديدات للنهوض بهذا القطاع وجعلت أهم ممول لقطاع الفلاحة هو البنوك التجارية وذلك من خلال تخصيص بنك الفلاحة والتنمية الريفية كممول ضمن إطار وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ووضعت على أساسه مخططات على حسب الوضعية الاقتصادية العالمية والداخلية والتي تصب بالضرورة في مصلحة الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى ومصلحة المستثمر الفلاحي الجزائري.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 271 بالشلف

تمهيد:

لقد احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العميقة التي يشهدها العالم بأكمله في ظل اقتصاد السوق من جهة ثانية، حيث قامت الجزائر بإعادة النظر في هذه المنظومة المصرفية ومرت بالعديد من الإصلاحات أهمها: إصلاحات 1990، والتي تمثلت في قانون النقد والقرض 90-10، مما جعلها تتكيف مع المحيط المصرفي والاقتصادي الدوليين.

سوف نقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تطبيقية نلخص فيها زبدة ما تحصلنا عليه من معلومات أثناء فترة التربص الذي قمنا بإجرائه ببنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة وادي الفضة بولاية الشلف، حيث سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: المنظومة البنكية في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة حالة مشروعين فلاحيين ممولين من قبل وكالة البدر 271

المبحث الأول: المنظومة البنكية في الجزائر

يعتبر الجهاز المصرفي البوابة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد بلد ما، فكلما كان هذا الأخير متطورا كان الاقتصاد أكثر تطورا، وكلما ازدهرت المجتمعات زاد اعتمادها على البنوك سواء كانت من أجل الاستثمار أو الإيداع، سنحاول من خلال هذا المبحث تعريف الجهاز المصرفي والتقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكذلك إعطاء لمحة عن وكالة وادي الفضة271.

المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي الجزائري

للجهاز المصرفي تعاريف عديدة نذكر منها ما يلي:

– يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله وحجم المصارف التي يتكون منها وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها.[1]

– يعرف الجهاز المصرفي بأنه: "ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة الوسطاء الماليين، والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة".

– ويعرف أيضا: "مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي والخزينة العامة".[2]

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] طويل شهرزاد، **أثر الجهاز المصرفي الجزائري على كفاءة الأسواق المالية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017، ص 6.

المطلب الثاني: تقديم لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته إلى يومنا هذا جملة من التغيرات في هيكله ومهامه وذلك في ظل الإصلاحات التي عرفها الجهاز المصرفي، كما يعتبر من أبرز هياكل النظام البنكي في الجزائر، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى ما يلي:

1- نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

1-1- النشأة:

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تنبتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 1986/03/13، و بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتحويله للمؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي في مزارع الدولة والمجموعات التعاونية وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية ومزارع للقطاع الخاص بتعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري والسكن الريفي، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1000.000.00دج للسهم الواحد ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 مكتتبة من طرف الدولة ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/14/14 والذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية ولتحقيق أهدافه والاستعداد إلى المرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 280 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف والقيام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفي الجزائري.[1]

1-2- مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية نبرزها فيما فيما يلي:

- مرحلة 1982-1991:

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية العالم عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي حيث اكتسب بتجربة كبيرة في مجال تمويل

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة 271 وادي الفضة.

القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضه آلية الاقتصاد المخطط الذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات متعددة.

- مرحلة 1991-1999:

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغى من خلالها التخصص القطاعي للبنوك المطبق من قبل إطار الاقتصاد الموجه توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذو الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات التي كانت تنصب كلها في تطوير نشاط البنك، و للإشارة فقط شهدت هذه المرحلة ما يلي:

1991: تم الانخراط في نظام swift وهو عبارة عن شبكة للاتصالات تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك والتي تستخدم وسائل الاتصالات الحديثة لتبادل الوسائل بين البنوك بدلا من الوسائل التقليدية مثل التلكس والتلغراف....الخ، وذلك لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

1992: وضع نظام SYBO وهو عبارة عن شبكة معلوماتية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة (System Bancaire Universel) حيث يساعده على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى Télétraitement إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية خاصة في مجال فتح الاقتصاديات المستندية والتي أصبحت معالجتها لا تتجاوز أكثر من 24 ساعة كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات.

1993: الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شيكات البنك.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب Badr.

1996: إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت قياسي.

1998: بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك CIB.

- مرحلة ما بعد 2000: تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة ودعم برنامج الإعلام الاقتصادي والتوجه نحو تطور قطاع السكن الريفي ودعم الاستثمار الفلاحي، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتثبيت بقاء السكان وتجنب النزوح الريفي والتكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها البلاد واستجابة للاحتياجات ورغبات العملاء قام البنك بوضع أدائها تحت تصرفهم، وقد حقق البرنامج نتائج هامة نوردها كما يلي:

2001: سحب منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع الحقوق المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق بنك الجلوس La Banque assisse والخدمات المشخصة Les services personnalises ببعض الوكالات الرائدة.

2002-2004: تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة في معظم الوكالات والذي يستمر إلى يومنا هذا، كما عرف البنك إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في نقل الصك عبر الصورة، كما عمل مسئولو بنك البدر على تعميم استخدام الشبابيك الآلية النقدية Les Guichets des billes المرتبطة ببطاقات الدفع الذي تشرف عليه شركة النقد والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة.

2004-2006: توفير المقايضة الآلية وتوفير الدورات التكوينية للمكلفين بالعملاء من أجل الامتياز في تقديم الخدمات المصرفية.

2006-2008: تطوير سيرورة عمل الوكالات التجارية والمؤسسات وهذا لمعرفة الأخطار والاختراقات الخارجية والداخلية التي تهدد أهداف البنك؛

- طرح منتجات جديدة القرض العقاري، إيجار المعدات الفلاحية، منح القرض الفلاحي.
- إعداد وإجراء يدوي لمعظم العمليات والأنشطة الخاصة بالبنك.
- تطبيق نظام **E-Banking** (البنك الإلكتروني) في طريق الإشارة وهذا على الصعيد الخاص بالعميل 24/24 ساعة.

2009: تعميم المنظمة التجارية الجديدة بالوكالة.

2- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة اقتصادية مالية ذات صبغة تجارية ينتمي إلى النظام المصرفي الجزائري ويتخذ بمبدأ اللامركزية حيث يعطي فروعه صلاحيات واسعة في القروض وأوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، تأسس بموجب المرسوم 106/82 المؤرخ في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق ل 13 مارس 1982[1]، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، مقره الاجتماعي حي العقيد عميروش الجزائر العاصمة في بداية المشوار تكون البنك من 104 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، بدأ بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و3 فروع أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي

[1] مرسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، 1982/03/16.

7000 عامل ما بين إطار وموظف، ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه صنف البنك من طرف قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANCH لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر أما الطبعة 2003 في المركز الثاني وطنيا في ترتيب البنوك التجارية أما إفريقيا فيحتل المرتبة 12 ويحتل البنك المركزي المرتبة 668 عالميا في الترتيب العالمي من أصل 4100 بنك، ولقد تم تغيير بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة مساهمة وهذا التغيير مؤكد بعقد صادر في 19 فيفري 1989 ورأسمال محدد ب 33000.000.000دج موزعة كما يلي:

- 11550 سهم من طرف مؤسسة محاسبة ذات أسهم الصندوق ومساهمة مصانع التغذية الفلاحية.
- 11550 سهم من طرف مؤسسة محاسبة ذات أسهم مؤسسة مساهمة بوسائل التجهيز.
- 6600 سهم من طرف مؤسسة محاسبة ذات أسهم مؤسسة الصناعات المتعددة.
- 3300 سهم من طرف مؤسسة محاسبة ذات أسهم صندوق مساهمة المصالح.

3- وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

3-1- وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

3-1-1- وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال:

- ✓ العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- ✓ تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- ✓ إعطاء الدعم الإعلامي.

3-1-2- عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:

- ✓ تصفية المشاكل المالية.
- ✓ أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.
- ✓ تمويل التجارة الخارجية.
- ✓ الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية.
- ✓ تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

3-1-3- تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة حكومية وهذا من خلال:

- ✓ تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها.
- ✓ الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
- ✓ مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

3-2- أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يهدف البنك كغيره من البنوك التجارية الأخرى إلى تحقيق أهداف إستراتيجية تتمثل في:

- ✓ تطوير جودة الخدمات والعلاقات مع الزبائن والاقتراب منهم من خلال فتح وكالات جديدة في المدن الغنية بالموارد وكذا تكوين الموظفين وتقويم سلوكهم، غير أنه لا يمكن لهذه الأهداف أن تحقق ما لم يعمل البنك على:
- ✓ رفع الموارد بأفضل التكاليف.
- ✓ التسيير الدقيق للخزينة.
- ✓ تكوين وتحفيز هيئة الموظفين.
- ✓ كما يسعى إلى تحقيق الصدارة بين البنوك.
- ✓ التأقلم مع متغيرات السوق للحفاظ على حصته فيه وذلك من ناحية جلب الزبائن وارتفاع الإيداعات وتحقيق أكبر ربح ممكن.
- ✓ يعمل على توسيع شبكته وتركيزها ليستفيد منها المواطن لتلبية متطلباته عبر كامل التراب الوطني وذلك بإدخال عمليات الإعلام الآلي.
- ✓ إعادة هيكلة جهاز الإنتاج الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي وتجديد الثروة وعصريتها.
- ✓ إشراك الزراعة وتنمية حصتها في مجال الإنتاج الوطني.
- ✓ توسيع الأراضي الفلاحية وتحسين الخدمات.

المطلب الثالث: لمحة عن وكالة البدر 271 وادي الفضة بولاية الشلف

1- التعريف بالوكالة:

أنشأت هذه الوكالة في نوفمبر 1987 حيث جلبت أكثر من 2500 زبون أغلبهم من الفلاحين وفئة معتبرة من التجار وحاليا يتوسط نشاط الوكالة تدريجيا ويوميا، وهؤلاء الزبائن يشاركون بطلب قروض أو الادخار أو بالنسبة للموظفين الذين يتقاضون أجورهم في البنك يتزايد يوما بعد يوم في الوكالة، حيث تعتبر وكالة وادي الفضة من الوكالات التابعة لفرع الشلف الذي يتضمن على 08 وكالات موزعة على تراب الولاية وهي كالتالي: الشلف أ 261، وادي الفضة 271، عين أمران 274، الكريمية 275، الشلف ب 282، بوزغاية 279، بوقادير 268، تنس 264.

تقع هذه الوكالة وسط مدينة وادي الفضة قرب المحطة، حيث انبثقت من البنك الوطني الجزائري بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة العليا 1982، تقوم بالتنشيط بالمساعدة، المراقبة والإشراف على عمل الوكالات التابعة

لها، ومن أهم خدماتها تمويل مشاريع السكن الريفي والدعم الفلاحي وهذا من أجل ضمان استقرار الأفراد بالمنطقة وتجنب النزوح إلى الولايات الأخرى.[1]

2- الخدمات المقدمة من طرف الوكالة:

الخدمات التي يقدمها البنك تتمثل في خدمتين وهما كالآتي:

أ- **الخدمات المجانية:** تشمل كل من خدمات

- فتح الحساب.
- الصكوك الموزعة لدى الشبابيك.
- تسديد الصكوك لحاملها.
- خدمات الانترنت.

ب- **الخدمات الغير مجانية:** وتقدم هذه الخدمات مقابل عمولة محددة مسبقا من طرف البنك وتشمل مايلي:

- تحويل الصكوك البنكية.
- تسيير الحسابات.
- تأجير الصناديق الفولاذية.
- عمليات دفع وقبول السندات.
- العمليات المتعلقة بالاعتماد المستندي.

3- الهيكل التنظيمي لوكالة 271 ولاية الشلف:

أولا: المدير

يمكن حصر مهامه فيما يلي:

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها من خلال الفرع الجهوي للاستغلال وتوزيعها على مختلف أقسام ومصالح المؤسسة.
- استقبال الزبائن المهمين بالوكالة وتقديم النصح لهم.

[1] وثائق مقدمة من طرف وكالة 271 وادي الفضة.

- تبليغ القوانين والسهر على تطبيقها.
- قيادة ومراقبة خطط العمل.

ثانيا: الأمانة

تعتبر المساعد الأيمن للمدير وتنحصر مهامها فيما يلي:

- استقبال المكالمات الهاتفية وتنظيم المواعيد.
- استقبال البريد الصادر والوارد وتسجيله في الكمبيوتر.
- تصنيف وترتيب مختلف الحسابات الموجودة بالبنك ووضعها في خزائن.

ثالثا: الواجهة الأمامية

تنقسم إلى قطبين:

1- قطب الزبائن: أي مصلحة الزبائن التي تعتبر أهم مصالح الوكالة، تتعامل مباشرة مع الزبائن، تساهم بشكل كبير في خدمة زبائنها وتسهيل هذه الخدمات قدر الإمكان من أجل تحضير الزبائن وضمان تعاملهم من الوكالة، كما يتردد الزبائن يوميا إلى هذه المصلحة منهم التجار، الفلاحين، المستثمرين، أصحاب الحسابات العادية لدى الوكالة وكذلك الإجراء وأيضا المتعاقدون للقيام بعمليات متنوعة من سحب ودفع الأموال، نجد في هذا القطب:

أ- الاستقبال والتوجيه: هم الأشخاص الموجودين عند مدخل الوكالة ووظيفتهم الأساسية هي استقبال الزبائن وتوجيههم نحو الوكالة وتقديم النصائح والإجابة عن تساؤلات الزبائن.

ب- المكلفون بالزبائن: تتمثل وظائفهم في:

- ✓ التكفل بالزبائن(أفراد مؤسسات).
- ✓ تأمين خدمات ما بعد البيع.
- ✓ تفعيل العملية الجارية عن طريق فتح حسابات ومتابعتها، إغلاقها، تحويلها،...الخ.

تنظيم العمليات التجارية الخاصة بالأفراد والمؤسسات.

2- قطب العمليات التجارية:

قطب العمليات التجارية هو الذي يعمل على دعم وتأمين حركة رؤوس الأموال والحرص على توازن السيولة والربط بين شباك البنك الواقف ومهام محاسبة المدفوعات ومهام الصندوق(كل العمليات النقدية).

أ- الصندوق الرئيسي:

- فتح الحسابات لزبائن الوكالة.
- تسوية الشيكات.
- استقبال الودائع وإيداعها في الحسابات الخاصة بالزبائن.

ب- البنك الواقف:

- تفعيل عمليات السحب التي تقل عن 100.000دج والعمليات التي تفوق ذلك المبلغ أو تسويته قبل تفعيله لدى الصندوق الرئيسي.
- العمل على مراقبة وتفحص الصندوق الأوتوماتيكي.

ت- محاسبة المدفوعات:

- التأكد من حساب الدفعات التي تم إيداعها من طرف الزبائن.
- حساب الأقساط ابتداءا من تاريخ فتح الحسابات.

رابعا: الواجهة الخلفية

وتخص الوظائف الإدارية حيث تقوم بما يلي:

1. تقديم النصائح للواجهة الأمامية ومساعدتها بالمعلومات المهمة واللازمة لتنفيذ العمليات بنجاعة.

2. إعادة تجميع الطاقات التقنية والبشرية اللازمة لمعالجة أوامر وعمليات الواجهة الأمامية.

بواسطة المقاصة الإلكترونية، تنقسم إلى عدة مصالح:

أ- مصلحة القروض: تهتم بما يلي

- دراسات ملفات القروض وتشخيصها.

- إعطاء صورة دقيقة للشروط اللازمة لمنح القروض.

- فحص ودراسة الحالات التي تؤدي إلى حدوث أخطار.

ب- مصلحة التجارة الخارجية: والتي تقوم بالتحويلات الخارجية التي تتم بين حساب في البنك وحساب آخر في بنك آخر وعلى العموم فهي تتكفل بكل العمليات ذات الصلة بالتجارة الخارجية مثل التصدير والاستيراد.

ت- المصلحة الإدارية والمحاسبية: وتتعلق ب

- الأعمال الإدارية وتكمن في:

- تسيير وسائل المؤسسة.
- المحافظة على الأرشيف.
- تنظيم وتفقد الوثائق والإطلاع عليها باستمرار.

- الأعمال المحاسبية والتي تقوم ب:
  - مراقبة مختلف الحسابات.
  - التحقق من عملية الإقفال السنوية.
  - إعداد يومية المحاسبة.

ج- وسائل الدفع: وتتضمن مايلي:

1. التحويلات: وهي العملية التي يعطى بموجبها صاحب الحساب أمر بترك مبلغ محدد من حسابه وتحويله لحساب زبون آخر مهما كانت صفاته ومكان حسابه.
2. المحفظة: يتجلى دورها الأساسي في إنهاء الدور المباشر مع الزبون وتحصيل الشيكات مع الزبون.
3. المقاصة الإلكترونية: هي نفسها التحويلات الحاصلة بين الحسابات داخل نفس البنك.
4. التحصيل: تقوم بتحصيل الشيكات.

د- مصلحة النزاعات: هذه المصلحة مكلفة بتسوية القضايا القضائية والإدارية ومكلفة أيضا ب:

- تسيير ملفات النزاع.

- التحقق من صحة العقود التي تقدم من طرف الزبون من الناحية القانونية النظامية.

- الحضور بجانب الوكالة على المستوى القانوني والحرص على استرجاع الدين.

- تحضير التقارير شهريا فيما يخص النشاطات لتقديمها للسلطة النقدية.

الشكل (03): الهيكل التنظيمي لوكالة وادي الفضة 271

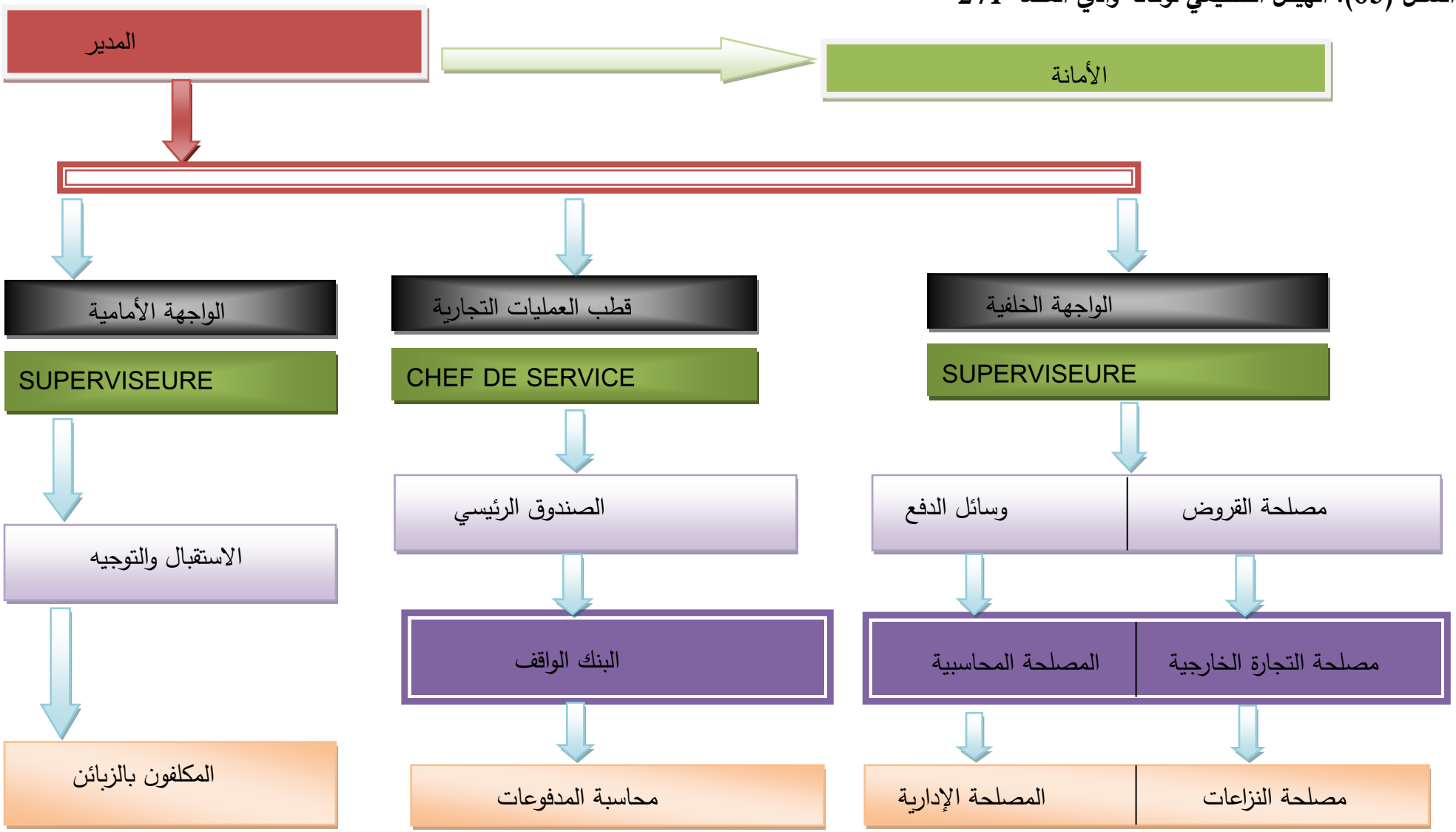

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف وكالة 271 وادي الفضة

4- مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية على مستوى وكالة:

أولا: القروض الممنوحة من طرف الوكالة:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك الأولى في الجزائر لتمويل القطاع الفلاحي بحيث تعتبر من أساسياته تمويل القطاع الفلاحي ذلك من خلال طرحه لمجموعة من القروض لفائدة الفلاحين بهدف مساعدة هذا النشاط الأساسي ومن بين القروض التي يمنحها هي:

1) القروض الاستثمارية: وهي قروض يمنحها البنك لغرض الاستثمار في مشاريع متعددة وتمويل الأصول الثابتة للمؤسسات وتدعيم طاقاتها الإنتاجية (المباني، الأراضي، الآلات والتجهيزات الفنية) وعادة ما تكون ذات أجل قصير(مدتها سنة) ومتوسط (لا تتجاوز 7 سنوات) أو أجل طويل(من 7 سنوات إلى 20 سنة).

2) قروض الاستغلال: وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة يمنحها البنك لتمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

أ- قروض الخزينة: السحب على المكشوف (يعمل البنك على توفير هذه العملية من أجل زيادة زبائنه) بالإضافة إلى تسهيلات مباشرة وغير مباشرة.

ب- قروض عن طريق الإمضاء: تتفرع منها عدة التزامات منها الكفالات، السندات المالية والتجارية، قروض المستندات.

ثانيا: الإجراءات اللازمة لمنح القرض:

لكي يقوم البنك بمنح قرض ما، عليه مراعاة عدة شروط أهمها المتعلقة بالمقترض نفسه أو النشاط المراد تمويله:

1- الشروط الواجب توفرها في المقترض:

1. السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية 19 سنة فما فوق.
2. أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية.
3. أن لا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع.
4. أن يكون النشاط فعلا يخلق فرص عمل جديدة.
5. الدراسات المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم.

2- الوثائق اللازمة لمنح القرض:

إن البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض، لكن في غالب الأحيان يتكون الملف من الوثائق التالية:[1]

- طلب خطي.
- السجل التجاري للنشاط.
- شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- مجموعة الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة.
- عقد الملكية أو الإيجار.
- وثيقة تثبت أسعار المعدات والفواتير.

فإذا كون طالب القرض ملفه كاملا، فيجب على البنك دراسته في مدة لا تتجاوز 3 أشهر وتتم الدراسة حول محورين تقنية، اقتصادية ومالية ودراسة الضمانات المقدمة إن كانت تكفي حقا.

ثالثا: كيفية منح القروض من طرف الوكالة:

يتم منح القرض كما يلي:

1. اتصالات بين المقترض والمصرفي من أجل التفاوض.
2. تقديم المقترض للملف المذكور أعلاه.
3. القيام بالدراسة التحليلية، وذلك باستعمال النسب المالية من طرف المصرفي والنسب عموما هي:

- نسبة التمويل = الأموال الدائمة/ الاستثمارات.
- نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/ مجموع الديون.
- نسبة السيولة للأصول = أصول متداولة/ مجموع الأصول.
- نسبة التمويل الخاصة = أموال خاصة/ مجموع الديون.
- نسبة السيولة للأصول = أصول متداولة/ مجموع الأصول.
- نسبة التمويل الخاصة = أموال خاصة/ الاستثمارات.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

– نسبة السيولة الخاصة = (قيم غير جاهزة + قيم جاهزة) / مجموع الديون قصيرة الأجل.

– نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون/ مجموع الخصوم.

– نسبة السيولة العامة = أصول متداولة/ مجموع ديون قصيرة الأجل.

– نسبة الخزينة الآنية = قيم جاهزة/ مجموع ديون قصيرة الأجل.

4. الزيارة الميدانية: وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيادة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.

5. عرض الملف على لجنة القرض برأيها، إما بالقبول أو الرفض وهذا في آجال ثلاثة أشهر من بداية تقديم الطلب.

حالة الرفض: يرفض الطلب لعدة أسباب:

– السمعة السيئة.

– عدم صدق القوائم المالية.

– الضمانات الغير الكافية.

– نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو خاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين:

- مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض.
- مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

حالة القبول: وفي هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد، أو خطر معدل الفائدة السيولة، خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل القيمة، الوقت، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات فواتير التي استعملها المقترض ويتم وضع جدول اهتلاك القرض للعميل، وبعد الإمضاء على اتفاقية القرض من طرف الفلاح ومدير البنك، تقوم مصلحة القروض بإعداد جدول التحصيل والسندات لأمر حسب عدد الأقساط ، ويتم تسديد القروض حسب الاتفاق.

يتم تسديد أقساط القرض قصير الأجل ابتداءا من نفس السنة الاستفادة من القرض، أما القرض المتوسط الأجل فيتم تسديد أقساطه بعد سنة كمهلة تمنح للفلاح المستفيد أما بالنسبة للقروض الطويلة الأجل فإن هذه المهلة تكون في حدود سنتين حيث:

-عدد أقساط القروض الفلاحية قصيرة الأجل هو ثلاثة(03) كأقصى تقدير.

- عدد أقساط القروض الفلاحية متوسطة الأجل هو عشرة(10) كأقصى تقدير.

- عدد أقساط القروض الفلاحية طويلة الأجل هو عشرون(20) كأقصى تقدير.

عند حلول آجال تسديد كل قسط يتم إعداد استدعاء للتسديد يمضى من طرف البنك ويحرره في نسختين الأولى تضم ملف القرض والثانية ترسل إلى المعني بالأمر، حيث يتقدم هذا الأخير إلى قسم التحصيلات على مستوى البنك في مدة لا تتجاوز سبعة أيام لتسديد ذلك المبلغ وعند التسديد يمضي على ظهر السند لأمر ويسلم للزبون إشعار بتسديد القسط.

وإذا لم يسدد ما عليه خلال ثلاثة أيام يرسل له البنك إنذار، فيلزم العميل بتسديد قيمة الدفعة + عمولة التأخير مع إظهار أسباب التأخير، فإذا لم يسدد يقوم البنك بإلغاء جدول آجال تسديد الخاص بالعميل ويجبر على تسديد قيمة الدفعات مرة واحدة + الفوائد وعمولات التأخير كما أن البنك يوقف جميع التعاملات معه مستقبلا لكونه ليس محل ثقة،أما إذا أتى ومعه مبررات تأخيره بوثائق رسمية يكون أمام حالة إعادة الجدولة التي يلجأ البنك إليها قبل لجوئه للقضاء والذي يقوم بتحويل الضمان إلى سيولة لحق البنك ويعلن إفلاس المقترض.

الجدول رقم(02): القروض الممنوحة والمسددة والغير مسددة خلال الفترة 2017-2019

السنة	مبالغ القروض الممنوحة	مبالغ القروض المسددة	النسبة المئوية	مبالغ القروض الغير مسددة	النسبة المئوية
2017	70.482.563.41	59.790.441.22	%84.83	10.692.122.19	%15.17
2018	83.566.752.66	60.868.229.11	%72.84	22.698.523.55	%27.16
2019	79.933.145.99	62.656.429.57	%78.39	17.276.716.42	%21.61
المجموع	23.398.246.206	18.331.509.990	%236.06	50.667.362.16	%63.94

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن نسبة القروض الممنوحة سنة 2017 قدرت ب 84.64% وكانت أكبر من نسبة القروض الممنوحة لسنة 2018 و 2019 حيث انخفضت إلى 72.84% و78.39% على التوالي، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الزبائن على التسديد بسبب ظروف متعددة تدرس على مستوى الوكالة وكذلك إلى قلة الضمانات.

رابعا: متابعة القرض من طرف البنك

تتم متابعة للقروض عبر الخطوات التالية:

– فتح ملف يحتوي على اسم الزبون الجديد.

– وضع حد أقصى للخصم.

– تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض.

– وضع البنك لمجموعة من الميكانيزمات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة والتي تسمح بمراقبة الزبون.

– تتم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي جل البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم مركزية الخطر ومنه تفاديها.

المبحث الثاني: دراسة حالة مشروعين فلاحيين ممولين من قبل وكالة البدر271

بعد أن تعرفنا في الفصل السابق على القروض التي تخص بها البنوك التجارية في الجزائر القطاع الفلاحي، سنحاول إسقاط الدراسة على نوعين من القروض وهما قرضي الرفيق والتحدي إضافة إلى التطرق إلى مخاطر القروض وطرق التقليل منها على مستوى الوكالة.

المطلب الأول: مشروع ممول بقرض الرفيق

قرض الرفيق كما تطرقنا له في الفصل السابق هو قرض استغلالي فلاحي مدعم من طرف الدولة بدون فوائد، بحيث تدفع نسبة الفوائد كاملة للبنك، يمنح للفلاحين بصفة عامة لمساعدتهم في استغلال أراضيهم الفلاحية خلال الموسم.

نموذج مشروع ممول بقرض الرفيق:

تقديم صاحب المشروع:

قام السيد ك.عبد القادر المولود في 1979/05/13 البالغ من العمر 41 سنة والحامل لبطاقة الفلاح بطلب قرض في إطار قرض الرفيق لتمويل مشروعه المتمثل في زراعة الطماطم، بمبلغ 100.000.00 دج وبمساحة تقدر ب 03 هكتارات في أرض فلاحية تعتبر من أملاكه الخاصة على مستوى بلدية وادي الفضة مدته 9 أشهر.[1]

ملف القرض:

– بتاريخ2018/03/09 تقدم السيد ك.عبد القادر إلى الوكالة 271 بوادي الفضة بملف طلب القرض، وإيداعه لدى مصلحة القروض الموجودة على مستوى البنك لتتم الدراسة الأولية للملف والذي يحتوي على الوثائق المطلوبة التالية:

– طلب خطي.

– شهادة ميلاد 12.

– شهادة إقامة.

– نسخة من بطاقة الفلاح.

– نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

– شهادة ضريبية وشبه ضريبية.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

– نسخة من الفاتورة الشكلية.

– نسخة من فاتورة التأمين.

دراسة الملف:

تقوم مصلحة القروض بالدراسة المعمقة لطلب القرض والتأكد من صحة كل البيانات التي أدلى بها الفلاح من خلال الوثائق التي قدمها للبنك وذلك من خلال رقم الحساب، الضمانات، تعيين محضر معاينة وتقرير لجنة القرض يترأسها مدير الوكالة ورئيس مصلحة الضرائب للخروج لمعاينة القطعة الأرضية، ثم يبعث هذا الملف إلى المديرية حيث تقوم أيضا بالدراسة وفي حالة نقص الملف تقوم بإعادة البعث، أما في حالة استيفاء الملف تبعث بتصريح الموافقة وتوثيق الموافقة على الملف وبالتالي الموافقة على إصدار الشيك بمبلغ القرض.

الموافقة البنكية:

بتاريخ 2018/04/15 تسلم الفلاح من البنك شيكا بقيمة القرض، وبعد مزاولة الفلاح لنشاطه، وقبل جني المحصول غزا مرض للطماطم المزروعة قبل نضجها رغم كل الإجراءات الوقائية التي اتخذها الفلاح مما أدى به إلى التأخر عن سداد القرض أي لم يستطع الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وبعد مضي تاريخ الاستحقاق بيوم واحد اتجه ك.ع إلى الوكالة للاعتراف بالدين، مما أكسبه هذا الإجراء الذي أقدم عليه ثقة كبيرة من طرف البنك وقام بمنحه مهلة إضافية للتسديد لقاء عمولة يدفعها نقدا على مستوى الصندوق بالبنك، حيث حددت هذه المهلة ب 30 يوما ابتداءا من تاريخ الاستحقاق الأول.

وبعد انقضاء 20 يوما من المهلة استطاع الفلاح تسديد ما عليه من التزامات اتجاه البنك وتحصيل بالمقابل على شهادة رفع اليد ممضاة من طرف مدير وكالة البدر كدليل قانوني على وفاء المقترض بدينه اتجاه الجهة المقرضة.

عرض لتطور قرض الرفيق على مستوى وكالة وادي الفضة:

جدول رقم (03): تطور قرض الرفيق للفترة 2016-2019

السنوات	2016	2017	2018	2019
عدد المستفيدين	256	298	250	384
المبالغ	99056800	108396700	126466680	178095000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من قبل الوكالة

الشكل رقم (04): تطور قرض الرفيق للفترة 2016-2019

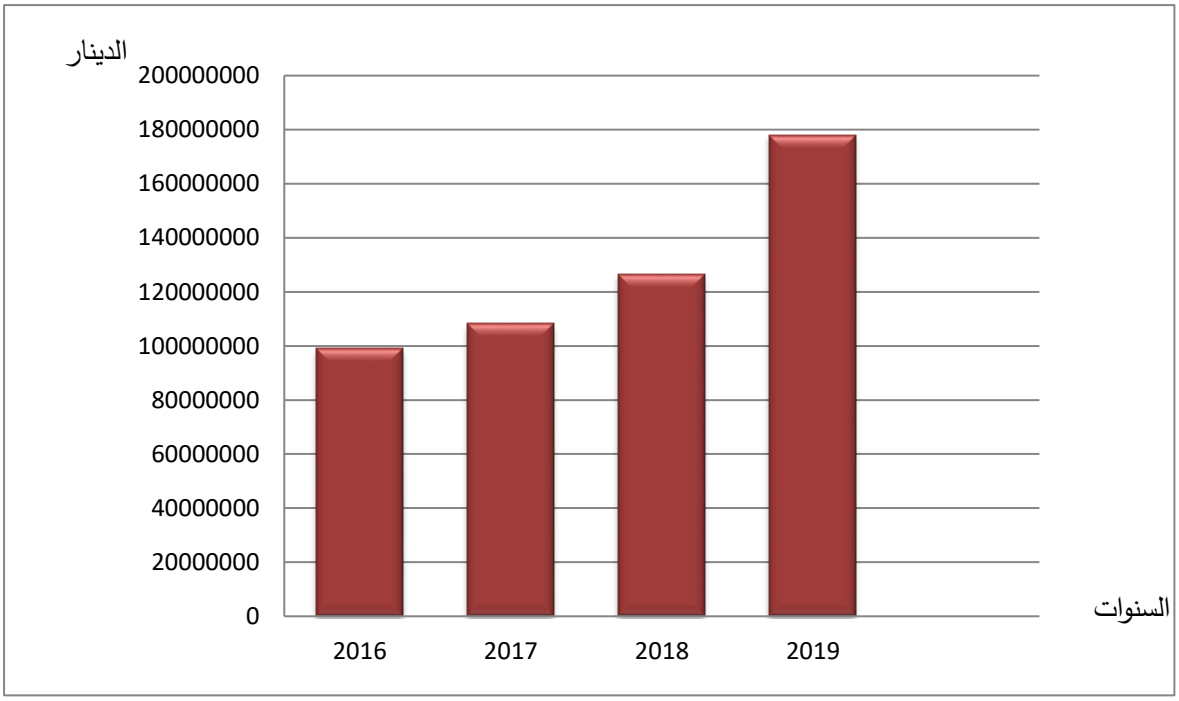

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(03)

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية والجدول السابق أن هناك تطور خلال السنوات الأخيرة في عدد المستفيدين من قرض الرفيق حيث ارتفع عددهم من 256 مستفيد سنة 2016 إلى 384 سنة 2019 وكذلك تزايد مبالغ القروض الممنوحة سنة بعد سنة وهذا دليل على أن الفلاحين زادوا في توسيع المستثمرات وذلك لأن قرض الرفيق قرض موسمي قصير الأجل يمنح بكثرة لتمويل المشاريع الزراعية خاصة مشروع زراعة الحبوب وتربية الدواجن.

المطلب الثاني: مشروع ممول بقرض التحدي

قرض التحدي كما تطرقنا في الفصل الأول هو قرض استثماري مدعم جزئيا من الدولة يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يتعلق بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة أو مستثمرات لتربية الحيوانات أو استغلال أراضي فلاحية غير مستغلة تابعة للأملاك الخاصة أو الأملاك الخاصة للدولة.

نموذج مشروع ممول بقرض التحدي:

تقديم صاحب المشروع:

بتاريخ 2018/06/03 توجه المستثمر المدعو ب.أ والقاطن بلدية بئر الصفصاف إلى وكالة البدر بوادي الفضة بطلب تجديد آلة الحصاد القديمة التي تعتبر ملكا خاصا له.

معلومات حول المشروع:

- المبلغ الإجمالي للآلة: 9.893.890.00 دج حيث يقسم المبلغ كما يلي:

1% قيمة الآلة القديمة: 989.389.00 دج.

30% دعم من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية: 2.986.167.00 دج.

60% تسدد من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: 5.936.334.00 دج.

-قرض متوسط الأجل لمدة 7 سنوات.

ملف القرض:

- طلب خطي.
- نسختان من شهادة الميلاد 12.
- نسختان من بطاقة التعريف الوطنية.
- نسختان من بطاقة الفلاح.
- عقد الملكية.
- نسختان من شهادة عدم المديونية CNMA.
- نسختان من شهادة عدم الرهن.
- نسختان من دفتر الشروط.

دراسة الملف:

تتم دراسة الطلب من طرف الجهات المختصة على مستوى كل من مديرية المصالح الفلاحية وكذا بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة وادي الفضة والتأكد من صحة المعلومات والوثائق التي تقدم بها المستثمر.

الموافقة البنكية:

بتاريخ 2018/06/27 تم استدعاء المستثمر من طرف مديرية المصالح الفلاحية لإعلامه بالموافقة النهائية على طلبه وبالتالي لابد من استكمال الإجراءات القانونية اللازمة والمنصوص عليها فالاتفاقية التي يمضيها بنك الفلاحة والتنمية الريفية مع مديرية مصالح الفلاحة.

بعد حصول المستثمر على طلبه توجه إلى الديوان الوطني للعتاد الفلاحي لدفع آلته القديمة وتحصل على سند تسليم محرر في نسختين يحتفظ بواحدة ويسلم الثانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بحيث تعادل قيمة آلة الحصاد القديمة 10% من قيمة الآلة الجديدة.

بعد استكمال إجراءات التسديد من طرف البنك وحصوله على سند الاستلام للآلة الجديدة فإنه يستدعي المستثمر لإمضاء عقد القرض متوسط الأجل بقيمة القسط الذي دفعه لصالح الديوان الوطني للعتاد الفلاحي وبمعدل 7% سنويا.

بعدها يتوجه المستثمر بنسخة من عقد القرض إلى الديوان الوطني للعتاد الفلاحي لاستلام الآلة الجديدة ولكن المستفيد من هذه الآلة يبقى البنك وبهذا فآلة الحصاد الجديدة تعتبر ضمانا بالنسبة للبنك إلى غاية حصول هذا الأخير على شهادة رفع اليد لتبرئة ذمته المالية اتجاه البنك.

عرض لتطور قرض التحدي على مستوى وكالة وادي الفضة:

جدول رقم(04): تطور قرض التحدي للفترة 2016-2019

السنوات	2016	2017	2018	2019
عدد المستفيدين	13	37	30	29
المبالغ	84013220	129257680	72874500	69983990

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من قبل الوكالة

الشكل رقم(05): تطور قرض التحدي للفترة 2016-2019

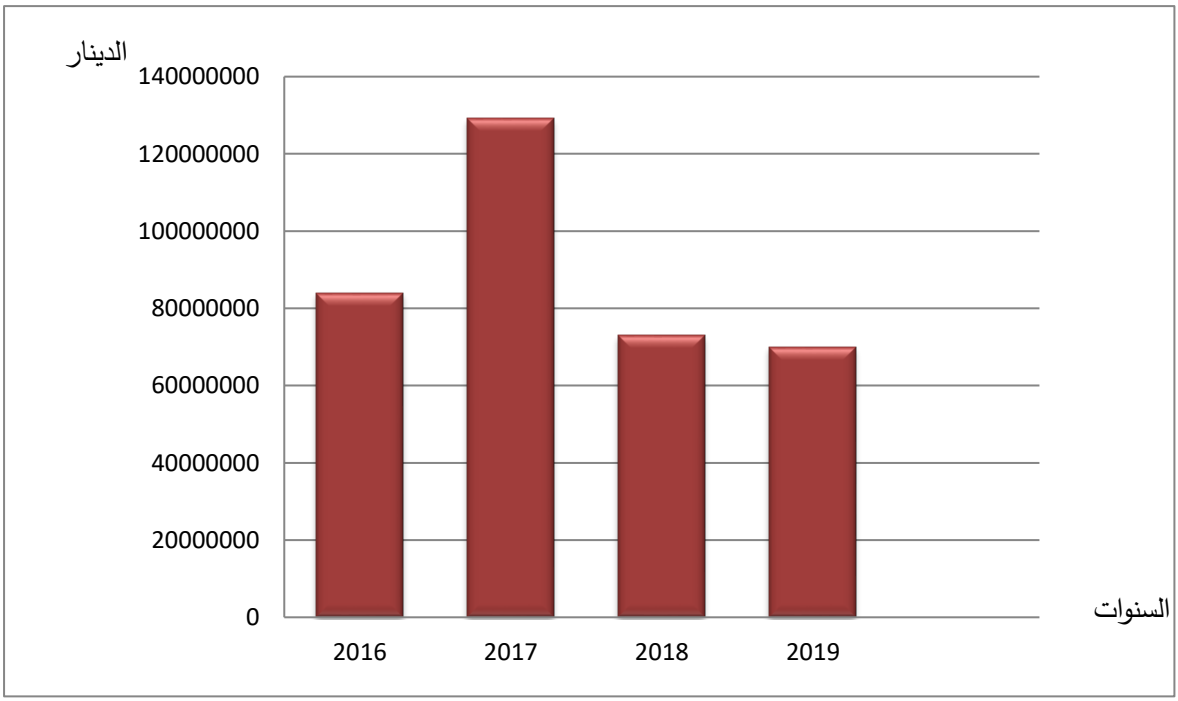

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول(04)

نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية والجدول السابق أن قرض التحدي منخفض المستوى بالمقارنة مع القروض الممنوحة الأخرى من قبل البنك، كما نلاحظ قلة في عدد المستفيدين البالغ عددهم 46 خلال الأربع سنوات مما يدل هذا إلى عدم إقبال الفلاحين عليه وكذلك تأخر الوكالة في التعامل به وهذا راجع لضعف الإعلام وعدم تمكين الفلاحين من التعرف إلى هذا النوع من القروض.

كما نلاحظ في السنة الأولى 2016 عدد المستفيدين 13 وقدر المبلغ الممنوح ب 84013220 دج وفي سنة 2017 زاد عدد المستفيدين إلى 37 مستفيد بمبلغ 129257680 دج مما نلاحظ ارتفاع المبالغ الممنوحة أي دخول الفلاحين بمستثمرات كبيرة.

وفي سنة 2018 انخفض عدد المستفيدين من 37 إلى 30 مستفيد بمبلغ 72874500 دج أما سنة 2019 فانتقل إلى 29 مستفيد بمبلغ 69983990 دج مما نلاحظ انخفاض المبالغ مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ما يرجح دخول مستثمرين برأس مال منخفض.

المطلب الثالث: مخاطر القروض الفلاحية وطرق التقليل منها على مستوى الوكالة

أولا: مخاطر القروض الفلاحية

يصادف بنك الفلاحة والتنمية الريفية مخاطر عديدة تعترض وظيفته التمويلية للقطاع الفلاحي نلخصها فيما يلي:[1]

1- مخاطر عامة تخرج عن نطاق الفلاح تنقسم إلى:

أ)- مخاطر سياسية: قد ينعكس عدم الاستقرار السياسي على وضعية الفلاح مما يضطره إلى عدم الوفاء بدينه مثل ما حدث خلال العشرية السوداء.

ب)- مخاطر اقتصادية: تتعلق بالظروف الاقتصادية العامة السائدة محليا وحتى دوليا من معدلات النمو، التضخم، أسعار الصرف، معدلات الضرائب.

ج)- مخاطر طبيعية: تشكل أكبر خطر يعيق الفلاح لأنه لا يستطيع أن يتوقع حدوثها ولا التحكم فيها إن حدث والتي تتمثل أساسا في الكوارث الطبيعية، الأمراض والأوبئة والحشرات التي تصيب المحاصيل الفلاحية والأشجار المثمرة.

2- مخاطر خاصة بالفلاح:

من أهم المخاطر التي يعد الفلاح مصدرها الرئيسي ما يلي:

أ)- المخاطر الائتمانية: تشكل الهاجس الرئيسي للبنك، والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة الفلاح على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

ب)- المخاطر التجارية: تتعلق بعدم قدرة الفلاح على تسويق منتجاته أو وجود منتجات منافسة وبأسعار أقل.

ج)- مخاطر أسعار الفائدة: يؤثر ارتفاع معدلات الفائدة سلبا على قدرة وفاء الفلاح بدينه.

د)- نية الفلاح: قد تكون نية الفلاح سيئة منذ تقديمه لطلب القرض.

ومن أهم المخاطر أيضا نذكر أن معظم الفلاحين لا يملكون عقود ملكية الأراضي التي بحوزتهم، كما تجدر الإشارة إلى مخاطر خاصة بالبنك وتتمثل أساسا في ضعف الدراسة المعمقة عن العميل.

ثانيا: طرق التقليل من مخاطر القروض الفلاحية

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

يحاول بنك الفلاحة والتنمية الريفية دائما العمل على التقليل من المخاطر لضمان العوائد المطلوبة التي تسمح له بتحقيق أهدافه باعتباره مؤسسة تهدف إلى تحقيق الأرباح من وراء توظيف أمواله في شكل قروض ومن الطرق التي يعتمدها الصندوق للتقليل من المخاطر ما يلي:

1- الطرق الوقائية: وتضم ما يلي:

- **الدراسة المعمقة لطالب القرض:** وذلك من خلال التعرف على السمات الشخصية للعميل كالسن، الأهلية القانونية، التاريخ الائتماني، قدرة الفلاح على الوفاء بدينه، حجم مديونية الفلاح، وذلك من خلال تحليل العناصر المشار إليها في القسم النظري وكذا أوجه استخدامات القرض.

- **الضمانات:** يشترط أن تكون قيمتها أكبر من قيمة القرض باعتبار أن قيمة الضمانات تتدنى لصالح البنك بمثابة ضمان للوفاء بالدين.

ويمكن الإشارة إلى أنه في حالة القروض الفلاحية الموسمية يكون الاعتراف بالدين من طرف الفلاح لصالح البنك بمثابة ضمان للوفاء بالدين.

2- الطرق العلاجية: وتكون بعد حصول الخطر وتتمثل في التعامل مع المخاطر بالشكل الذي يضمن للبنك تعويض خسائره والتي غالبا ما تنجم عن عدم استرداد القروض الممنوحة، ويمكن الإشارة إلى بعض الحالات فيما يلي:

- في حالة وفاة الفلاح الذي حصل على قرض فإن البنك يحصل على تعويض من الهيئة التي أمضى معها الفلاح عقد التأمين وعادة ما تكون هذه الهيئة متمثلة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

- في حالة هجرة الفلاح وعدم وفائه بدينه تجاه البنك فيبقى متابعا قضائيا.

- في حالة تغيير أسعار الفائدة فإن البنك يعلم الفلاح الذي يعتبر مجبر بدفع الفوائد على أساس معدل الفائدة المفروضة وليس الموضوع أثناء العقد.

خلاصة الفصل:

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية دور كبير في بناء المؤسسة الفلاحية، وذلك من خلال منحه لقروض فلاحية مختلفة منها قروض الاستغلال بما فيها قرض الرفيق وقروض الاستثمار بما فيها قرض التحدي.

وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة الميدانية أن قرض الرفيق يعتبر من أهم أنواع القروض في إطار النشاط الفلاحي لما له من إقبال من طرف الفلاحين لتمويل مختلف النشاطات الفلاحية على عكس قرض التحدي الذي يعد القرض الأقل إقبالا من طرف المستثمرين، ويمكن أن يرجع ذلك لعدة أسباب منها كونه يتضمن فوائد ربوية وهذا منافي تماما لديننا الإسلامي، بالإضافة إلى وجود وكالات أخرى تدعم هذا القطاع كالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

خاتمة

تمثل البنوك مصدرا أساسيا من مصادر التمويل حيث تلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاديات لما توفره من سيولة وذلك لمساهمتها في تجميع ادخارات الأفراد ومنح القروض للمشاريع الاستثمارية الفعالة التي تهدف إلى تحقيق التنمية.

ولقد حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية حيث اعتمدنا في دراستنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية فتطرقنا إلى مفاهيم البنوك والمشاريع الاستثمارية والفلاحية، التمويل الفلاحي وكذا القروض التي يقدمها هذا البنك محاولين الإجابة على إشكالية البحث والمتمثلة في دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، ومن هنا قمنا بالتطرق في دراستنا الميدانية إلى أنواع القروض التي يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديمها والتي تمثلت في القروض الاستغلالية كقرض الرفيق والقروض الاستثمارية كقرض التحدي بالإضافة إلى عرض تطورهما على مستوى وكالة وادي الفضة 271 بالشلف من خلال عدد المستفيدين والمبالغ الممنوحة لهم في السنوات الأربع الأخيرة حيث وجدنا أنه لا يوجد إقبال على هذه القروض من قبل الفلاحين ويرجع ذلك إلى عدم وجود الإعلام والإرشاد الكافيين من قبل الوكالة للتعريف بهاته القروض وخاصة قرض التحدي باعتباره قرض ربوي منافي للشريعة الإسلامية وبالتالي تخوف معظم الفلاحين من الإقبال عليه.

اختبار الفرضيات:

من خلال طريقة معالجتنا لموضوع الدراسة توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض فلاحية متنوعة من بينها القروض الاستغلالية المتمثلة في قرض الرفيق وهو قرض قصير المدى والقروض الاستثمارية والتي تتمثل في قرض التحدي والذي يمنح لتمويل النشاطات الطويلة والمتوسطة المدى وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يمثل التمويل البنكي أحد أهم ركائز القطاع الفلاحي حيث يعتمد آلية من آليات تنشيط هذا القطاع من خلال تقديم مختلف قروض الدعم للفلاحين وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة:

نوجز أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- يعتبر البنك حلقة من حلقات الاقتصاد، يتمثل دوره في منح خدمات مصرفية للزبائن من خلال استلام الودائع ومنح القروض.
- المشاريع الاستثمارية الفلاحية أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والريفية.
- تعتبر الدولة هي المدعم الرئيسي لهذا القطاع من خلال تقديم حوافز للفلاحين.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض للزبائن طالبي القرض، ومن بين القروض التي يمنحها هي القروض الاستثمارية والقروض الاستغلالية.
- إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم القطاع الاستراتيجي بكل وسائله وتحويله إلى إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية.
- تعدد وتنوع إجراءات تمويل المشاريع الاستثمارية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة وادي الفضة– الشلف.
- من خلال تمويل نسبة معينة من الملفات المودعة يبرز أثر الموافقة البنكية في إقامة المشروع من عدمه.
- إن ثقافة الأفراد بمختلف أنواع القروض الحديثة المخصصة للقطاع الفلاحي محدودة جدا وذلك لنقص التعريف والتشهير خاصة بالقروض الحديثة منها مثل قروض الاستثمار التحدي.
- يوجد إقبال معتبر على قرض الرفيق لأنه قرض استغلالي وبدون فوائد وبالتالي يلائم وضعية الإنتاج الفلاحي على عكس قرض التحدي الأقل إقبالا من طرف الفلاحين كونه قرض بفوائد ربوية وإن كانت مدعمة جزئيا من طرف الدولة كونها تعارض ديننا الإسلامي.
- يجبر طالب القرض على منح ضمانات صارمة وهذا ما يجعل أغلب الفلاحين في تخوف من التقدم إلى البنك.
- موظفو الوكالة لا يستعملون أسلوبا إرشاديا لشرح مختلف مواضيع القروض وشروط العمل بها.
- إن عملية منح القروض لا تخلوا من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها ولذلك يقوم البنك بوضع ضمانات لهذه القروض، حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها غير كافية لحمايته من المخاطر.

توصيات:

بناءا على ما تقدم نتائج من خلال الفصلين السابقين يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
- التعريف والتشهير بأصناف القروض البنكية الاستثمارية التي يمنحها البنك خاصة الحديثة منها.
- يستحسن تعميم عملية تمويل القطاع الفلاحي على كل البنوك التجارية تعاونا للنهوض به من خلال التنافس على تمويله وذلك بتقديم التمويل لأكبر عدد من المشاريع والوصول إلى أحسنها.
- تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي عن طريق دمج صيغ التمويل الإسلامي ضمن التمويل البنكي.
- التخفيف من تكاليف منح القروض البنكية المقدمة للتمويل الفلاحي من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الفلاحية.
- توضيح أهم ميزات تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية بغرض استقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين المتوجهين لهذا القطاع.
- تحفيز الدولة للفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي.

- ضرورة القيام بدراسة اقتصادية جدية وفعلية للمشاريع الاستثمارية الخاصة بطالبي القرض، وتفادي منح القروض البنكية الاستثمارية بناءا على خلفيات سياسية واجتماعية.

آفاق البحث:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع ونقترح على الدفعات القادمة على التعمق أكثر فأكثر وعليه نطرح بعض المواضيع التي من شأنها أن تكون محل البحوث والدراسات المستقبلية مثل:

- دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة.
- دور القروض الفلاحية في التنمية الاقتصادية.
- دور قرض الرفيق في تمويل المشاريع الفلاحية.
- دور أساليب التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

وفي الأخير فإن بحثنا هذا مجرد محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع، ونأمل أن نكون قد وفقنا في الإلمام ببعض جوانبه.

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،الطبعة1، 2015.
2. خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية –المحلية والدولية–، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة1، 2006.
3. سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1981.
4. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة6، 2007.
6. عبد العزيز السيد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية التجارة، القاهرة، 2012.
7. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2011.
8. محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة1، 2008.
9. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة6، 2005.
10. محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الأردن، الطبعة1، 2010.
11. محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة4، 2006.

❖ **الرسائل:**

1. بن عزة هشام، دور القرض الإيجاري"leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012/2011.
2. بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009.
3. سعاد صديقي، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.
4. طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

❖ **الأطروحات والمذكرات:**

1. بارك كاهنة ورميلي جميلة، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018.
2. بلعوج حورية، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر، مالية ومحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.
3. بلعوينات نسيمة ومعقاسي فريال، التمويل الاستثماري في قطاع الفلاحة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018.
4. جلال مريم، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، مذكرة ماستر، العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2017.
5. خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر،جامعة أم البواقي، 2017/2016.
6. ريم كعباش ووفاء ناجم، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017/2016.
7. سليمة صبور، دور الإيجار التمويلي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017/2016.
8. سوسن زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أم البواقي، 2017/2016.
9. طويل شهرزاد، أثر الجهاز المصرفي الجزائري على كفاءة الأسواق المالية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.
10. عبد الرحمان شلابي، الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري، مذكرة ماستر في المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية محققة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.
11. عبد الغفور حركات ومصدق مرغادي، دور القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الفلاحية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016.
12. عبدو فاطمة الزهراء وكروبي أم الخير، آليات تمويل البنوك للقطاع الفلاحي، مذكرة ماستر في علم التسيير، تخصص إدارة مالية المؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017/2016.
13. فندوقومة إيمان عائشة، دور البنوك في تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018.

14. لخميسي الواعر، البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015/2014.
15. مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.
16. معوش إيمان وبورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014.
17. هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2015/2014.

❖ **المقالات:**

1. أوسرير منور وبن حاج جيلالي مغراوة فتيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد07، 2009.
2. توفيق تمار، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الناشطة في القطاع الفلاحي، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المسيلة، العدد 04، 2018.
3. محمد لمين علون حليمة عطية، قراءة في مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، بسكرة، العدد 03، 2016.
4. مريم زغلامي، آليات تمويل القطاع الفلاحي المحلي وعوامل تطويره في الجزائر،مجلة البديل الاقتصادي، تبسة، العدد07، 2017.
5. وعد هادي عبد الحساني وآخرون، التمويل الذاتي في الجامعات العراقية ودوره في رفد المشاريع الاستثمارية، مجلة كلية مدينة العلم، بغداد، العدد02، 2019.
6. يحياوي نصيرة، دور القروض البنكية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،المجلة العلمية للمستقبل الاقتصادي، بومرداس، العدد01، 2013.

❖ **مواقع الانترنت:**

1-WWW.MADR.GOV.DZ, 03/08/2020, 11 :14.

❖ **الأوامر والقوانين والمراسيم:**

1. رسوم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتعلق بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجريدة الرسمية، 1982/03/16.